

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٥

الخميس، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد بول باجي (السنغال)

على امتناننا وإعجابنا. وإن الامتياز والميزة اللتين أضفتهما
على المكتب أكدتا آمالنا وأوفنا بتوقعاتنا.

كما أود أن أهنئ سعادة السفير سيرجيو دوارتي
على تعيينه ممثلاً سامياً ورئيساً لمكتب شؤون نزع السلاح.
وفدي على اقتناع بأن عمله المتميز في السلك الدبلوماسي
ومعرفته العميقة بالمسائل سييسران الجهود نحو النهوض بتزع
السلاح وعملية منع الانتشار.

إن غانا، بوصفها عضواً في حركة عدم الانحياز
والاتحاد الأفريقي، تؤيد بالطبع البيانين البليغين اللذين أدلى
بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل
نيجيريا بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

ومما يثير القلق أن معالم الأمن الجماعي الذي نسعى
إلى بنائه على أنقاض الحرب الباردة لا تزال غير محددة
بالرغم من أن البيئة الأمنية الدولية ما زالت تواجه تحديات
رهيبية. وما زال إحراز تقدم حقيقي وكبير في ميدان نزع
السلاح بعيد المنال. ونحن جميعنا، الدول الأعضاء، مسؤولون
بصورة جماعية عن حالة الشلل هذه. وفي حين يوجه المزيد

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بنود جدول الأعمال من ٨٨ إلى ١٠٥ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة
بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة
للمتكلم الأول، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء مرة أخرى
إلى ضرورة المحافظة على مناخ جيد للعمل وضرورة احترام
المتكلمين بالكلام بلطف في القاعة.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): بادئ
ذي بدء، اسمحوا لي سيدي الرئيس، أن أشارك المتكلمين
السابقين في الإعراب عن مشاعر الود إزاء توليكم رئاسة
هذه اللجنة. ونظراً لتاريخكم الدبلوماسي الممتاز، فإنني مقتنع
بأننا سنرقى، في ظل قيادتكم المقتدرة، إلى الاضطلاع بالمهمة
الدقيقة قيد نظرنا. ونطمئنكم على دعمنا وتعاوننا الكاملين.
وقد حصلت سلفكم، سعادة السيدة منى جول، التي وجهت
اللجنة بحنكة خلال مداواتها في الدورة الحادية والستين،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



منذ إنشاء منظماتنا، لتحقق الأهداف الأساسية لتلك الوثائق.

ومن الطبيعي، يتوجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تظهر القيادة وذلك بترجمة إعلاناتها إلى عمل بناء. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أن التحسين النوعي واستبدال الأسلحة النووية، إلى جانب تبرير وجود تلك الأسلحة في النظريات الأمنية، يقضي على أهمية تخفيض الترسانات النووية.

ومع أنه ما زال يساورنا القلق إزاء بطء التقدم، نحث الولايات المتحدة وروسيا على أن تنظرا بصورة إيجابية في النداء الذي وجهته إليهما أغلبية الدول لتعزيز اتفاقهما الثنائية من خلال الالتزام بمبادئ التحقق والشفافية واللارجعة.

وفي هذه الفترة ذات التحديات الصعبة وغير المسبوقة لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار، يساور وفد بلدي القلق من أنه بدلا من تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - التي ظلت منذ إبرامها قبل ٣٩ عاما، أكبر معاهدة في التاريخ تلتزم بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وتعتبر حجر الزاوية في نزع السلاح الدولي ونظام عدم الانتشار - أصبحت المعاهدة الآن في مأزق، وأصبح مستقبلها مكتنفا بالشكوك.

ولا يمكن أن نسمح لهذه الأزمة أن تستشري بما لها من انعكاسات سلبية على رؤيتنا المشتركة لعالم آمن وخال من الأسلحة النووية، لأن ذلك من شأنه أن يزيد تفاقم حالة البيئة الأمنية الدولية التي هي أصلا هشّة. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي الدول الأعضاء إلى إبداء الإخلاص في التزاماتها وذلك باتخاذ تدابير موضوعية وواقعية، إذا ما تم تنفيذها بأمانة، تضمن المصادقية لولاية المعاهدة لتحقيق

من اللوم للدول القليلة المتمردة، لا يمكن إعفاء أغلبية الدول من التزاماتها إعفاء تاما.

ونقر بأنه قد تم تحقيق بعض التطورات الإيجابية خلال السنة الماضية، كما تمثل ذلك في نتيجة المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتقدم المحرز في مؤتمر نزع السلاح، الذي يقترب من التفاوض على إبرام اتفاقية بشأن المواد الانشطارية. لكن للأسف، لم ينجح في التأثير بصورة كبيرة على مجال نزع السلاح القائم. ولا نستطيع إهدار المزيد من الفرص إذا أردنا احتواء الذعر الناتج عن تآكل بنين الأمن الدولي.

ورغم إجماع الدول الأعضاء على الاعتراف بأن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على الأمن العالمي وبقاء بني البشر، إن ما يبعث على القلق، ويخيب الآمال أيضا، أن نجد بعد ١٦ عاما من الترحيب بنهاية الحرب الباردة، كبادرة لتخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، أن قلقنا المشترك من تلك الأسلحة الرهيبة لم ينقص بل زاد حدة.

إن القلق المتنامي باستمرار إزاء الأسلحة النووية الذي يشدد قبضته على العالم ينبغي أن يعزز الحاجة الملحة إلى إضفاء الصفة المؤسسية على اتخاذ تدابير عملية، يكون نزع السلاح الشامل والكامل هدفها الرئيسي. وإن اتفاقات حظر التجارب النووية، وتدابير منع الانتشار، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، واتفاقات الحظر العديدة، وتدابير التحقق، وجميع التدابير الأخرى، ينبغي كذلك اعتبارها ترتيبات انتقالية لنزع السلاح التام. إنها حقيقة بديهية أن هذه التدابير لا تستطيع بنفسها إنقاذ العالم من المحرقة النووية. ويرى وفد بلدي أنه إذا قامت الدول الأعضاء بتنفيذ التزاماتها بأمانة، كما نص عليها العديد من الاتفاقات المبرمة

المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من المبكر أن نشعر بالرضا عن النفس والبهجة، لأننا لم نصل إلى بر الأمان بعد. ومما له صلة وثيقة بالموضوع أننا نقوم بتعزيز التعاون الدولي في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، وكذلك اتفاقية أتاوا، بغية تحقيق الهدف النهائي.

إن أحد العناصر الهامة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو تشديد الضوابط القانونية على صناعة الأسلحة الصغيرة والسمسرة والاتجار بها وحيازتها. ولهذا السبب تؤيد غانا إبرام معاهدة قوية وفعالة بشأن تجارة الأسلحة كتدبير أساسي لمنع نقل الأسلحة إلى جهات يمكن أن يساء فيها استعمالها لتأجيج أعمال العنف.

وتشاطر غانا الآخرين القلق إزاء تزايد الشكوك في جدول أعمال نزع السلاح. وينبغي للجمعية العامة أن تضطلع، من خلال هذه اللجنة، بدورها في مجال السلم والأمن. ولهذا السبب نعتبر دعوة حركة عدم الانحياز إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المعنية بتزع السلاح مبادرة جديدة بالثناء تستحق الدعم من جميع البلدان، في ضوء عزمنا الجماعي على عكس التطورات السيئة في مجال نزع السلاح الدولي. وسوف يتيح المؤتمر المقترح فرصة للمجتمع الدولي لتقييم واستعراض مجموعة المسائل الواقعة ضمن مجال نزع السلاح العالمي وتقديم توصيات مناسبة لاحتواء التحديات الأمنية للقرن الحادي والعشرين.

ويرتبط نزع السلاح وتحديد الأسلحة ارتباطاً وثيقاً بالمبادئ الأخرى لميثاق منظمتنا، وخاصة التنمية. لقد أصبحت العلاقة المتشابكة بين نزع السلاح والتنمية الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. إن المبالغ الهائلة التي تنفق

القضاء على الأسلحة النووية على مستوى العالم ومن ثم تعزز القيود المفروضة على عدم الانتشار.

ومما لا شك فيه، أن التحدي الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما زال هو الاعتراف بأن فعالية المعاهدة تعتمد على عدم الانتقائية في تنفيذ عناصرها الرئيسية الثلاثة المرتبطة بصورة متكافئة ويعزز بعضها بعضاً: نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام في الأغراض السلمية. ولا ينبغي لنظرنا في هذه المبادئ الأساسية أن يحول انتباهنا عن المسائل الرئيسية الأخرى، لا سيما السعي إلى تحقيق عالمية المعاهدة، والضمانات الأمنية السلبية، والانسحاب من المعاهدة والتعاون في مجال التكنولوجيا النووية بين الدول الأطراف والدول غير الموقعة عليها.

وما فتئت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تقدم تنازلات وتتخذ تدابير عملية بغية تحقيق هدف معاهدة عدم الانتشار. ويتصدر إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية هذه التدابير. لكن الأهداف النبيلة التي كانت وراء إنشائها لا يمكن تحقيقها دون دعم الجميع وتعاونهم، خاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولذلك نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على إظهار التزام واضح باحترام بنود تلك الاتفاقات والالتزام بها، فهذا عنصر حيوي في نظام عدم الانتشار. ونأمل ونبتهل من أجل أن تُحدث الظروف في الشرق الأوسط، في المستقبل القريب، ما يكفي من الثقة فيما بين دول المنطقة كي تتمكن من إبرام معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وفي حين تستحق أسلحة الدمار الشامل عن حذارة محور اهتمامنا، ينبغي ألا نغفل عن الدمار الذي يلحق بالعديد من مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم من خلال استعمال الأسلحة التقليدية. وبالرغم من التقدم المحمود المحرز في معالجة الاستعمال العشوائي للألغام الأرضية والاتجار غير

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بدون مراقبة لا يشكل تهديدا للسلم والأمن فحسب، بل أيضا للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي المستدام. والبلدان النامية أشد تعرضا للتجار غير المشروع بتلك الأسلحة، التي تذكي الصراعات وتطيل أمدتها في مختلف أجزاء العالم، مسببة تشويه وقتل الملايين. وبالتالي، فإن الفلبين تؤكد على أهمية التنفيذ المبكر والكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠١.

وتقر الفلبين بدور المجتمع المدني في التصدي لمسألة الاتجار بتلك الأسلحة من خلال شتى الآليات المصممة لبناء وتعزيز ثقافة السلام. وتؤدي الجماعات الدينية والتعاون بين الأديان دورا هاما في تنفيذ برنامج العمل. وما زالت الفلبين تشجع بنشاط الجماعات الدينية على دعوة أتباعها إلى التعاون من أجل كبح التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن العالم يواجه تهديدا متزايدا مع تطوير وتحسين بعض أنواع أسلحة الدمار الشامل. ولا بد من القضاء على الأسلحة النووية من أجل بقاء البشرية. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك تتمثل في الحلول القائمة على اتفاقات متعددة الأطراف وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وإزالة الأسلحة النووية من ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية ستشكل رادعا للبلدان التي ترغب في امتلاكها وستزيل فرص وقوعها في أيدي أطراف غير حكومية تنوي استخدامها ضد السكان المدنيين.

ولا بد من التصدي الجدي لحالة الشلل السائدة حاليا في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. وعلى الدول الأعضاء أن تبذل كل جهد ممكن لدفع هذه العملية للأمام. وقد أعربت الفلبين عن خيبة أملها لفشل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

على تطوير وصناعة الأسلحة الفتاكة يمكن تحويلها إلى هدف نبيل للتخفيف من معاناة الملايين من المحرومين الذين يعيشون على هامش الحياة. وبينما يعيش حوالي نصف سكان العالم على أقل من دولار في اليوم، يُنفق ١,٢ تريليون دولار تقريبا على شراء الأسلحة في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠٠٦. وهذه في الحقيقة إدانة للضمير الأخلاقي للمجتمع الدولي وحيانة للثقة السياسية. ومن السخرية، أنه لا يمكن تبرير هذا الاستثمار الهائل، لأن العالم بعيد من أن يصبح آمنا وسلميا أو مأمونا.

إن مستقبل البشرية معرض للخطر، ومستقبلنا هو في القوة على اعتماد تدابير حازمة وواقعية لمعالجة التحديات التي تواجه أمننا الجماعي بصورة شاملة. علينا أن نقف صفا واحدا للمضي قدما أو سنواجه حقيقة فشلنا المقلقة. ولا يستطيع أي بلد، قويا كان أم ضعيفا، أن يعالج الآثار المساوية لهذا الفشل. إن مستقبلنا في هذا الصدد مستقبل متشابك حقا.

السيد ديفيد (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يود وفد الفلبين أن ينضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتك، سيدي الرئيس، بانتخابكم رئيسا للجنة. ونود أن نهنئ كذلك أعضاء مكتبكم الآخرين بانتخابهم الذي يستحقونه.

وتهنئ الفلبين السيد سيرجيو دوارتي بتعيينه مؤخرا الممثل السامي لشؤون نزع السلاح وتعرب عن تقديرها لبيانه (انظر A/C.1/62/PV.2)، الذي أجمل البيئة الحالية للأمن الدولي.

وتؤيد الفلبين البيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لإندونيسيا، بالنيابة عن البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، والممثل الدائم لميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

في جنوب شرق آسيا. ويرحب وفد بلدي بصفة خاصة باستعداد جمهورية الصين الشعبية للتوقيع على البروتوكول.

وتشعر الفلبين بالارتياح إزاء التطورات الإيجابية في شبه الجزيرة الكورية، ولا سيما الاتفاق المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بشأن إجراءات المرحلة الثانية لتنفيذ البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ويأمل بلدي أن تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمشاركين الآخرين في المحادثات السياسية البناء على الزخم الإيجابي الذي أحدثوه. وتتطلع إلى اليوم الذي سنرى فيه شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية.

وتؤيد الفلبين عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لترع السلاح، ونود أن نرى إعادة عقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية للنظر في أهداف وجدول أعمال تلك الدورة، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية لهذا الغرض.

وختاماً، أود التشديد على أهمية تحقيق النجاح في عملنا. ولن نحقق ذلك إلا من خلال العمل معا عبر إحياء العملية المتعددة الأطراف. وأخيراً، يود وفد بلدي التأكيد لكم، السيد الرئيس، على دعمنا وتعاوننا الكاملين أثناء اضطلاعكم بمسؤولياتكم الهامة.

السيد سفيندبلاد أومانيا (السلفادور) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، بانتخابكم لقيادة أعمالنا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. ونكرر تأكيد شكرنا للرئيسة المنتهية ولايتها، السفيرة منى يول ممثلة النرويج، على الطريقة الماهرة التي وجهت بها أعمالنا خلال الدورة السابقة.

كما نود أن نعرب عن امتناننا للسفير سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على جهوده التي لا تكل لتعزيز السلم والأمن الدوليين في المسائل المتصلة بنزع السلاح، ولا سيما عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

لعام ٢٠٠٥. ولذلك، بات من الضروري للعملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، التي بدأت مؤخراً، أن تفضي إلى نتائج جوهرية مشمرة.

وترحب الفلبين بالبيان الحتامي للمؤتمر المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، المعقود في فيينا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وتهيب بالدول القليلة التي لم تصادق بعد على المعاهدة أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن.

إن الأسلحة البيولوجية والكيميائية تضاهي في فتكها الأسلحة النووية وتشكل خطراً مماثلاً في فداحته على البشرية. ولذا ترحب الفلبين بالنجاح الذي تكلل به المؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

وقد عقد مؤخراً في هذه القاعة اجتماع رفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وجرى التشديد على التزام جميع الدول الأطراف في الاتفاقية بتدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية. وتضم الفلبين صوتها إلى دعوة الدول إلى الوفاء بالموعد النهائي الذي مدده مؤتمر الدول الأطراف. كما تدعو الفلبين الدول القليلة التي ما زالت غير أطراف في الاتفاقية إلى التوقيع والمصادقة عليها دونما إبطاء.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية واحترامها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية يساعد على تعزيز السلم والأمن الدوليين والنهوض بهما. ويكرر وفد بلدي التأكيد على الدعوة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية بالامتثال لتلك المناطق، بما فيها المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، من خلال التوقيع على بروتوكول معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية

نحاول إرساءه قد لا يكون حاجز احتواء فعال للآثار العشوائية لاستخدام أسلحة الدمار الشامل، النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، ما دامت الدول الحائزة لتلك الأسلحة ليست أطرافاً في الصكوك الدولية في هذا المجال.

ومع ذلك لا بد لنا من مواصلة الكفاح دونما كلل من أجل ضمان أن تكون تلك الصكوك عالمية بشكل كامل من حيث العضوية والامتثال والتحقق. ولتحقيق ذلك، من الضروري أن نحصل على دعم من المجتمع المدني لجهودنا - جهودنا المشتركة - لتعزيز نزع السلاح والقضاء على خطر أسلحة الدمار الشامل.

إن السلفادور لا يمكن أن تتجاهل حقيقة أن هذه هي الدورة الأولى للجمعية العامة التي يحضرها الأمين العام الحالي للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون. ونذكر بأنه أعرب في العديد من المناسبات عن التزامه الراسخ بإعطاء نبض جديد لمسائل نزع السلاح، ونذكر أن مساعيه لتحقيق ذلك سوف تحظى بالدعم الحاسم من السلفادور. ونؤمن بإيماننا راسخاً بأن جميع جوانب نزع السلاح، وكذلك الأخطار المحتملة على الأمن الوطني والإقليمي والدولي - خاصة ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، لا بد وأن تكون مسائل هامة بالنسبة لمجتمع الأمم الممثل في هذا المحفل. وفي ظل عالمنا الذي يتسم بالعوامة والتكنولوجيا المتقدمة، لا يمكن أن يقوم الأمن بمعناه الواسع على تفوق المصالح الفردية على المصالح الجماعية.

وتتمسك السلفادور بتقليد عريق من الالتزام بمسائل نزع السلاح، وبصورة رئيسية تلك التي تتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونعتبر هذه المسائل من بين أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال هذه المنظمة، لكونها عاملاً حاسماً في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ونحن مقتنعون تماماً

إننا نشاطر أغلبية الوفود رأيها بأن التزامنا المشترك والراسخ بقضية عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل يجب أن يتغلب على اختلافاتنا. وفي حقيقة الأمر، تعتقد السلفادور أن جهود أغلبية أعضاء المجتمع الدولي لتعزيز عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل قد جعل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على وعي بخطور استخدام تلك الأسلحة بصورة متعمدة أو عرضية، وتعبير عن ذلك في الامتثال الواسع النطاق لمختلف الصكوك المبرمة في هذا المجال.

ولكن، من قبيل المفارقات الكبيرة أن الدول غير الحائزة لأسلحة الدمار الشامل هي الأطراف الأكثر إقداماً في المساعدة على إقامة أنظمة التحقق على أساس التزام مقيد نابح بشكل رئيسي من الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة. ويقضي المنطق بأن الدول الحائزة لأسلحة الدمار الشامل هي التي ينبغي أن تكون أشد التزاماً بقضية عدم الانتشار، لأن الدفاع الأفضل هو الثقة المتبادلة والجماعية، القائمة على احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتؤمن السلفادور بأن أفضل طريقة لتعزيز الأمن الدولي لا تتمثل في اعتماد سياسات الردع القائمة على سباق التسلح الاستراتيجي أو التكتيكي بل على النهوض بتدابير بناء الثقة المفضية إلى إقامة علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف تكون مستدامة وشفافة ويمكن التنبؤ بها. إننا نسلم بأن هدفنا من تأييد الصكوك الدولية ذات الصلة هو بشكل أساسي ضمان عدم استخدام تلك الأسلحة ضدنا، ولكن في نفس الوقت، من أجل النهوض بترع السلاح غير التقليدي بصفة خاصة.

ولكن في ضوء خطر استخدام تلك الأسلحة من جانب دول حائزة لأسلحة الدمار الشامل - بصرف النظر عن تبريرات الأمن الوطني المقدمة - فإن نظام القواعد الذي

تؤكد مجددا التزامنا الحازم بجميع المبادرات والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز تدابير نزع السلاح، خاصة التي تشمل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، على مستوى صنع القرار، وأيضا في إطار الصكوك الدولية العديدة بشأن هذا الموضوع. ونود أن نقول كذلك إن لتدابير بناء الثقة، في رأينا، دورا أساسيا وهاما في بناء وضمان السلام والاستقرار والأمن الدولي.

السيدة رودريغيز دي أورتيغز (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم بتعيينكم، وأهنئ كذلك أعضاء المكتب الآخرين بتعيينهم.

إن وفدنا يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية الدومينيكية بالنيابة عن مجموعة ريو.

ومع ذلك، نود أن نشدد على اهتمام جمهورية فنزويلا البوليفارية ببعض الجوانب المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. وبلدي بصفته بلدا محبا للسلام، ولا يملك أسلحة الدمار الشامل، يؤكد مجددا أن القضاء على هذه الأسلحة، خاصة الأسلحة النووية، هو أولوية وغاية لا مفر منها. إن وجود الأسلحة النووية يشكل تهديدا لبقاء البشرية، وإن حظرها والقضاء عليها هما الضمان الوحيد لعدم وقوع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين. ولا ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تخفضها فحسب، بل عليها كذلك أن تقضي على ترساناتها. إن الانتشار الرأسي للأسلحة النووية يشجع على الانتشار الأفقي لها. ولذلك، إن لحيازة الأسلحة النووية وتزايد تحديثها من قبل البلدان الحائزة لها أثرا مباشرا على الدول التي ليست حائزة لها حيث أن تلك الأسلحة تشكل تهديدا لأمنها.

بأن التعددية تشكل وسوف تظل تشكل أفضل السبل للعثور على حلول دائمة ومشتركة لهذه المشاكل.

أما بخصوص مسألة نزع السلاح بشكل عام، يود وفد بلدي أن يعرب عن قلقه إزاء البطء في عملية المفاوضات بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض الأسلحة الصغيرة. وهذه مشكلة تتطلب اهتماما خاصا نظرا لعدد الضحايا الذي يسببه هذا الاتجار غير المشروع في أجزاء مختلفة من العالم. ونحن على ثقة بأنه سوف يتم التغلب على الخلافات القائمة، وأن المواقف ستصبح أكثر مرونة وأنه سوف تقدم مقترحات جديدة تمكننا من بدء المفاوضات واحتتامها، وبالطبع دون نسيان مسائل الذخائر، التي تتصل مباشرة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي أمريكا الوسطى، اشتركت جميع الدول المتضررة في مهمة القضاء على الألغام المضادة للأفراد. غير أن هناك بلدانا أخرى تعاني من هذه المشكلة. ولذلك، من أجل القضاء التام على المشكلة، من المهم الالتزام بتعزيز البرنامج الشامل المضاد للألغام التابع لمنظمة الدول الأمريكية. وهناك مسألة مماثلة ومكملة تحظى باهتمام خاص من بلدي تتعلق بالحاجة إلى دعم وتعزيز التعاون الدولي بهدف إعادة تأهيل ضحايا الألغام المضادة للأفراد ودمجهم في الحياة المنتجة.

وفي الختام، تأمل السلفادور أن تكون الدورة الثالثة والنهائية للجنة نزع السلاح المزمع عقدها في السنة القادمة دورة ناجحة وتحقق نتائج ملموسة. وبطريقة مماثلة، نأمل أن يستمر إحراز النجاح في الإعداد للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. وننضم إلى النداء الذي وجهه العديد من البلدان لإبداء درجة أعلى من الإرادة السياسية والرغبة الصادقة في السلام لإحراز تقدم في هذا الموضوع. وفي هذا السياق،

٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ على التوالي. وفي تلك المناسبات الثلاث، خلصت أفرقة المفتشين التابعين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن فنزويلا تمثل بصورة دقيقة للالتزامات بموجب المعاهدة.

ويؤمن بلدي إيماناً راسخاً بأن يكون الفضاء الخارجي ميراثاً مشتركاً للبشرية، ويلاحظ ببالغ القلق موقف بعض البلدان، التي تفضل وضع نظم عسكرية مختلفة في الفضاء الخارجي، سواء كانت دفاعية أو هجومية. فمن شأن هذا أن يعرض للخطر الأمن الجماعي للبشرية. وينبغي للدول التي تملك قدرات تكنولوجية هامة في الفضاء أن تتخلى عن وضع أي نظام عسكري في الفضاء الخارجي، وينبغي أن تضمن تقديم المعلومات عن أنشطتها في هذا المجال. ونأمل أن يكون من الممكن إحراز تقدم سريع في المفاوضات من أجل إبرام صك دولي لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. والالتزام الحقيقي في هذا المجال يتطلب بالضرورة تعزيز التعاون الدولي لإقامة نظام دولي يكفل الاحترام المتكافئ من جميع البلدان للمكاسب العلمية والتكنولوجية الناجمة عن الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، والحصول عليها بشكل متوازن.

لقد شاركت فنزويلا في الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لذا، فإننا ندعم برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وبلدنا يرفض النهج الذي يحاول أن ينقل مصدر هذه المشكلة إلى البلدان التي تحصل على تلك الأسلحة عن طريق التجارة القانونية. ونعتقد أنه ينبغي لقادة الدول التي تعمل فيها المصانع الرئيسية التي تصنع تلك الأسلحة أن يدرجوا في قوانينهم أحكاماً تتعلق بوسم تلك الأسلحة قبل تصديرها، بغية تسهيل تتبعها ومنع تحويلها إلى السوق غير المشروعة.

إن خطر استعمال الأسلحة النووية ما زال قائماً على الدوام، نظراً لمذاهب الردع لدى بعض البلدان النووية، التي لا تلغي احتمال استعمال هذه الأسلحة. ولهذا السبب تولى فنزويلا أهمية خاصة لمنح الضمانات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وتؤيد إبرام صك دولي ملزم قانوناً تتعهد من خلاله الدول النووية نفسها بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول التي ليست لديها هذه الأسلحة.

ويدافع بلدي كذلك عن حق البلدان غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية واستعمالها في الأغراض السلمية. ولا بد من المحافظة على هذا الحق بطريقة شفافة وغير تمييزية.

وهناك عامل حاسم آخر يسهم في القضاء على أخطار الأسلحة النووية هو التفاوض على إبرام اتفاقية لتحريم إنتاج المواد الانشطارية لاستعمالها في صناعة هذه الأسلحة. وينبغي أن تتضمن تلك الاتفاقية أحكاماً محددة للتحقق تشمل جميع المواد الانشطارية، بما في ذلك المخزون منها.

ويتعاون بلدنا بصورة خاصة مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولقد أنشأنا محطتين في أراضينا لرصد الاهتزازات، وهما جزء من الشبكة العالمية للكشف والرصد التي أنشئت بموجب المعاهدة. ويعملان بكامل طاقتهما منذ عام ٢٠٠٣.

ولدى فنزويلا منطقة هامة للصناعات الكيميائية، وليس فيها أسلحة كيميائية، وتنفذ أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية تنفيذاً تاماً. وفي أواخر عام ٢٠٠٥، أنشأنا سلطة وطنية للتعامل مع هذا الموضوع وهي تبرز تقدماً بخصوص وضع التدابير الإدارية بهدف سن قانون خاص بهذا الموضوع. وقد قامت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتفتيش المجمعات البيتروكيميائية في إلتباسو ومورونغ وهوسي خلال أعوام

وتؤكد أنه ينبغي للجهود الدولية الرامية إلى مراقبة الأسلحة التقليدية ألا تتجاهل، بأي حال من الأحوال، الشواغل الأمنية والدفاعية للدول.

إن أي جهد دولي يهدف إلى توثيق التعاون في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة يجب أن يأخذ في الحسبان الأهداف الحقيقية لنزع السلاح. ومن بين تلك الأسلحة، لا تزال أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة النووية، بصورة خاصة، تشكل أكبر تهديد للبشرية.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية ملتزمة التزاماً كاملاً بإيجاد عالم أكثر أمناً وسلاماً. ونحن نؤكد بحزم أن احترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بتعزيز التعددية ودعمها، بالاستناد إلى التعاون الذي يضمن، بشكل كامل، لجميع الدول ألا تكون مهددة بأسلحة الدمار الشامل أو موضوعاً لها، من شأنه أن يوطد السلم والأمن الدوليين إلى حد كبير.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية):

يسعدني بداية أن أتقدم إليكم، باسم وفد بلادي، بأحر التهنئات بالثقة التي حظيتم بها، بانتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وكلنا ثقة بأن ترؤسكم لهذه اللجنة سيكون بالنجاح، لما تتميزون به من باع طويل في عمل منظماتنا، ومن أمانة ودبلوماسية مدافعة عن الحق دوماً. كما أود أن أهنئ أعضاء مكتبكم، وأن أشكر السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي للأمين العام لشؤون نزع السلاح، على كلمته الشاملة (انظر A/C.1/62/PV.2) ودوره البناء في دعم عملنا. ويؤيد وفد بلادي ما جاء في بيان ممثل إندونيسيا، الذي أدلى به نيابة عن دول حركة عدم الانحياز (المرجع نفسه).

تخيم حالة تشاؤم ضبابية على المشهد السياسي الدولي، بفعل محاولات البعض فرض سياسات خاطئة وغير ناضجة على المجتمع الدولي، وذلك في مخالفة صريحة

وتعتقد فنزويلا أيضاً أن الذخائر جزء لا يتجزأ من المشكلة، وأن التدابير لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ومكافحته والقضاء عليه تبقى ناقصة إذا لم تشمل مسألة الذخائر. ووسم الذخائر عنصر أساسي في مكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة.

وترحب فنزويلا بالمبادرات الرامية إلى تكثيف جهود التفاوض بشأن صك ملزم قانوناً بشأن الذخائر العنقودية. ويساورنا القلق إزاء محاولات وضع المشكلة الإنسانية الناجمة عن تلك الأسلحة في سياق استخدامها غير الملائم أو العشوائي. وينبغي لنا ألا نقيم استخدام الذخائر العنقودية بوصفه استخداماً مسؤولاً أو غير مسؤول بها، أو بأنه دقيق أو عشوائي. فذلك النهج يعطي الأفضلية للاعتبارات العسكرية وحدها، على حساب الأهداف الإنسانية الواردة في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وترى فنزويلا أنه ليس هناك شيء يُعتبر استخداماً صحيحاً أو خطأً للسلاح. وإنما مقتنعون بالصفة العشوائية لهذه الأسلحة، بالنظر إلى طبيعتها بوصفها أسلحة ذات آثار عشوائية. لذا، فإن استخدامها عشوائي دائماً.

وفيما يتعلق بالجهود الرامية للتوصل إلى اتفاق بشأن الاتجار بالأسلحة التقليدية، هناك سعي إلى تشريع ضوابط للترخيص بعمليات نقل الأسلحة استناداً إلى معايير سياسية ذاتية. وفنزويلا ترفض الفكرة التي يجري بموجبها رصد امتلاك دولة ما واستخدامها المشروع لتلك الأسلحة. فمن شأن هذا النهج أن يخمس دور تلك الدولة في هذا المجال مقابل دورها في ضمان النظام الداخلي مع مراعاة احترام حقوق الإنسان. وقد يكون له أثر أيضاً على حقها في الحصول على الأسلحة التقليدية، وتصنيعها وتصديرها واستيرادها وصيانتها من أجل احتياجاتها الدفاعية والأمنية المشروعة. وترفض فنزويلا أيضاً التدابير القسرية الأحادية

بدون اتخاذ هذا القرار، الذي يقضي بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، حيث لا تزال هذه المنطقة المثال الصارخ لقصور فعالية المعاهدة في تحقيق الأمن لأطرافها؛ إذ أنها المنطقة الوحيدة التي لم تشهد جهوداً دولية فعلية لإخلائها من الأسلحة النووية. وذلك أمر يشجع إسرائيل على حيازة قدرات نووية عسكرية خارج أي رقابة دولية.

وهنا، يجدر التحذير من مخاطر استمرار الصمت الدولي تجاه مواقف إسرائيل، التي انتقلت في هذا المجال من سياسة الغموض النووي إلى التصريح علناً بامتلاك أسلحة نووية، وسط صمت مستغرب للمجتمع الدولي يؤكد تواطؤ البعض في حماية إسرائيل من تنصلها عن الالتزامات الدولية ذات الصلة، ورعاية البعض لهذا الوضع الشاذ، الذي دام طويلاً وأفقد شعوب المنطقة إيمانها بفكرة منع الانتشار النووي. بل وشجع على إحياء سباق التسلح بالرغم من انعكاسات ذلك على الأمن والسلام الدوليين.

لقد قدمت سورية، باسم المجموعة العربية، بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، مشروع قرار لمجلس الأمن بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمها الأسلحة النووية. وللأسف، لم يتم حتى الآن اعتماد تلك المبادرة التي ما زالت مطروحة باللون الأزرق، وذلك بسبب معارضة وفد دولة كبرى وازدواجية اللغة السائدة في تعامل هذا الوفد مع مسائل نزع أسلحة الدمار الشامل. ونظراً لعجز كل من مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية عن اعتماد هذا القرار الهام بشأن إسرائيل، فإن إسرائيل تستمر في تحديها للمجتمع الدولي من خلال المضي قدماً في برامجها النووية العسكرية، وفي رفضها الانضمام إلى اتفاقية منع الانتشار النووي وإخضاع جميع منشأتها وأنشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية. إن إسرائيل هي مصدر الإرهاب التقليدي والنووي في منطقتنا، وهي

لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وهي المبادئ التي كان الآباء المؤسسون قد أرسوها متوقعين من الأجيال اللاحقة أن تصونها وتحفظها كي لا تتكرر المآسي والحروب.

لقد تعاضم القلق الدولي جرّاء خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، بشكل انتقائي، ولا سيما الأسلحة النووية، وتكديس كميات مرعبة منها، بالإضافة إلى تطوير أسلحة فتاكة جديدة يجري استحداثها في أكثر من دولة. ويبدو أن بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية لا تنظر بجدية إلى التزامها بنزع السلاح النووي، بل تتعمد الإخلال بالتزاماتها الدولية في مضمار عدم الانتشار النووي. إن أكبر دليل على الخلل المذكور هو قيام تلك الدول الحائزة للسلاح النووي، أو بعضها على الأقل، بتزويد إسرائيل بالمفاعلات النووية، والماء الثقيل والعلماء والتكنولوجيا المتطورة، التي تتيح لإسرائيل تصنيع وإنتاج أسلحة نووية تهدد بها أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط بكاملها. وكذلك تقديم هذه الدول نفسها الحماية لإسرائيل، كي يتم استثناءها والتعامل معها تعاملاً تمييزياً تفضيلاً رغم عدوانها على جيرانها، وواقع ممارساتها الاحتلالية. وبالتالي، فإن سياسات تلك الدول تقوّض مصداقية ادعاءاتها بأنها تعمل على تحقيق عالمية عدم الانتشار النووي. بل إنها تؤكد أن دوافع هذه الدول، لدى حديثها عن تحقيق هذه العالمية هي دوافع استنسابية انتقائية لا علاقة لها بالحفاظ على الأمن والسلم العالميين، بل لها علاقة بتصفية حسابات ثنائية خاطئة مع هذه الدولة أو تلك، التي لا تتفق مواقفها مع سياسات تلك الدول المنتفذة.

إن تقاعس بعض الأطراف الدولية عن متابعة تنفيذ قرارات ونتائج دورات الاستعراض السابقة لمعاهدة عدم الانتشار النووي، ومحاوله التفرقة في مدى إلزاميتها، يشكّل مساساً جدياً بمصداقيتها. ونخص بالذكر هنا قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، مع التذكير بأن صفقة تجديد العمل بالمعاهدة لأجل غير مسمى لم تكن لتتم بالتوافق

إن بلادي تؤيد قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥، المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها". وتدعو بلادي إلى اتخاذ خطوات عملية نحو وضع برنامج زمني محدد لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة وفي ظل رقابة دولية فعالة.

السيد لسلموم (المملكة العربية السعودية): سيدي الرئيس، في البداية يعرب وفد بلادي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في مستهل المناقشة العامة ممثلاً لحركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/62/V.2). كما يسر وفد بلادي أن يشارك المتكلمين الذين سبقوني تقديم خالص التهئة بانتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى لهذه الدورة، والتي نثق ثقة كاملة، بأنكم، بما لديكم من خبرة، وقيادة حكيمة ستسيرون أعمالها بالشكل الذي نصبو إليه جميعاً، ويحقق النتائج المرجوة. كما أتمنى لكم ولكافة أعضاء مكتبكم كل التوفيق والسداد، والشكر موصول إلى الممثل الأعلى لشؤون نزع السلاح على التقرير الذي قدمه في بداية المناقشة العامة للجنة.

تعلمون أن المجتمع الدولي حدّد، في عام ١٩٧٨، الأولويات التي تعالج قضايا نزع السلاح، وذلك من خلال الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة التي كرّست لنزع السلاح (القرار د١-٢/١٠) حيث تقرر أن تبدأ الجهود الدولية بنزع السلاح النووي ثم أسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما فيها الأسلحة الكيميائية؛ والأسلحة التقليدية التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر؛ وتخفيض القوات المسلحة، بما يؤدي، في النهاية، إلى تحقيق الهدف الأسمى في ميثاق الأمم المتحدة، وهو إحلال السلم والأمن الدوليين.

لكننا إذا ما نظرنا إلى ما تحقق من جهود منذ ذلك الحين إلى الآن، فإننا بالتأكيد سنلاحظ أن التقاعس هو السمة

تشكّل العقبة الكأداء أمام إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، أسوة بمعاهدات راروتونغا وبليندابا وبانكوك وتلاتيلوكو وسيميالاتينسك.

وفي هذا الإطار، فإن وفد بلادي يدعو المجتمع الدولي إلى المطالبة بما يلي: أولاً، انضمام إسرائيل، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك منشآت ومخزونا نووياً، إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ووضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية، وإزالة كامل مخزونها من تلك الأسلحة، وذلك بناء على قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، وعلى القرارات ذات الصلة للوكالة الدولية؛ ثانياً، اعتماد الأمم المتحدة والوكالة الدولية لتكونا الإطار الأنسب لمحدثات جديدة من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وتدعم بلادي التحرك الفعال لتنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ التي أقرّها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، والالتزام بإجراءات تخفيض الأسلحة النووية بشكل خاضع للتحقق ولا رجعة فيه، مع التأكيد على ضرورة التوصل إلى صيغة قانونية ملزمة لضمائنات الأمن للدول غير الحائز للأسلحة النووية تجاه استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

كما تعتبر بلادي أن حق الدول في الحصول على التكنولوجيا النووية وتوظيفها للأغراض السلمية حق غير قابل للتصرف، وفقاً لأحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وتتخفظ بلادي على أي محاولة لإعادة تفسير النصوص بشكل ينتقص من هذا الحق أو يقيد استخدامه. ختاماً، تدعم بلادي الجهود المبذولة حالياً لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي ستشكل إسهاماً فعالاً على طريق نزع السلاح النووي.

وتخطي أوجه القصور. وأجدد هنا التأكيد على عزم حكومة بلادي المضي قُدماً ومواصلة نهجها الثابت المتمثل في المشاركة الإيجابية ضمن الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى ترسيخ مبادئ نزع أسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعها. إن حكومة بلادي قد أبدت التزامها الكامل نصاً وروحاً بمبادئ نزع السلاح التي حددها المجتمع الدولي وذلك بانضمامها لعدد من الاتفاقات والمعاهدات الرئيسية في هذا المجال، فكانت من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استخدام الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، واتفاق الضمانات الشامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبروتوكول الكميات الصغيرة الملحق به، إضافة إلى تواصلها المستمر مع اللجنة المنشأة وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وذلك بتزويدها بالتقارير المتتابعة المطلوبة؛ وكذلك المعلومات الوافية عن الأنظمة والتشريعات القائمة والمستحدثة، التي كان آخرها النظام الوطني لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية الصادر عن مجلس الوزراء السعودي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وفي مجال مكافحة ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، اتخذت حكومة بلادي كل الإجراءات الممكنة، وذلك بإنشائها للهيكل والأجهزة الحكومية المناسبة، وسنّها العديد من الأنظمة واللوائح والتعليمات التي تجسدت في إقرار نظام الأسلحة والذخائر الصادر في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥، والموضّح بالتفصيل في تقرير قدمته المملكة لإدارة نزع السلاح بالأمم المتحدة في سياق تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠٠١.

الغالبية للجهود المتعددة الأطراف لتحقيق الأولويات التي تضمنتها الوثيقة الختامية المشار إليها أعلاه. وبالرغم من النجاحات المحدودة في إبرام المعاهدات والضوابط الدولية لنزع أسلحة الدمار الشامل، فإننا نجد أن هذه المعاهدات تفقد قيمتها التي وضعت من أجلها، وتضيع هيبتها، وذلك بعدم الامتثال لها، وبقاء دول معدودة خارج إطارها، وفي ظل صمت مطبق وتجاهل تام من المجتمع الدولي، ووفقاً لسياسات بنيت على معايير مزدوجة، أدت بالتالي إلى تعطيل معظم آليات نزع السلاح، بما فيها مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح، اللذان يمرّان بحالة من الشلل لا تبعث على التفاؤل.

لقد شهدنا مؤخراً العديد من الإخفاقات التي لا شك أنها ستؤثر على جهود المجتمع الدولي في نزع السلاح، حيث شهد عام ٢٠٠٥، مثلاً، فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونأمل أن يتم تجاوز هذا في المؤتمر المزمع عقده في العام ٢٠١٠، بحيث لا بد من التأكيد مجدداً على ما تم الالتزام به في مؤتمري عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠، اللذين تم على أساسهما تمديد المعاهدة إلى أجل غير محدود. كما أن عام ٢٠٠٥ شهد أيضاً فشل مؤتمر قمة الألفية في الوصول إلى صيغة متفق عليها لنزع السلاح. ثم أنه في عام ٢٠٠٦ أيضاً فشل المؤتمر الاستعراضي لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في التوصل إلى صيغة اتفاق مشترك؛ إضافة إلى أنه حتى الآن لم يتم الاتفاق على عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وبالرغم من تلك الإخفاقات المذكورة آنفاً، فإن وفد بلادي، يرى أن ذلك لا ينبغي أن يكون مدعاة للإحباط، بل ينبغي البناء على ما تحقّق من نجاحات سابقة، وذلك بالمزيد من العمل الجاد، والمشاركة البناءة لتجاوز العقبات

السيد النصر (قطر): أود في البداية تهنئكم بتبؤكم رئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة، المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي، وكذلك نحيي نوابكم الثلاثة وباقي فريق المكتب ونتمنى لأعمال اللجنة التوفيق والنجاح في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة إبان رئاستكم. وأؤكد لكم كل الدعم غير المحدود من وفد دولة قطر. ولا يفوتني، سيدي الرئيس، توجيه التحية إلى السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، وأشكره على بيانه الذي أدلى به في الجلسة الأولى للمناقشات. ونقدّر دوره عند توليه منصبه الجديد في سياق الجهود المشكورة التي يقوم بها الأمين العام في تطوير منظومة نزع السلاح بالأمم المتحدة. كما أضم صوتي للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

إن كل جزء من آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح له دور هام يؤديه. فمؤتمر نزع السلاح هو المنتدى الذي يتم فيه التفاوض على معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار. واللجنة الأولى للجمعية العامة هي المنتدى الذي يُصدر القرارات بشأن المواضيع المتعلقة بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأصدرت هيئة نزع السلاح المبادئ الأساسية والتوجيهية للتحقق من إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحقيق دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ والقبول العالمي والتنفيذ الكامل لاتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، والتفاوض الناجح على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولكن مع الأسف نلاحظ انهيار توافق الآراء بشأن نزع السلاح النووي ومنع الانتشار، وتمثلت أبرز الظواهر المرئية والحديثة لهذا الانهيار في عدم التوصل إلى أي اتفاق بشأن نزع السلاح في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وعدم إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، وعدم إحراز نتائج في المؤتمر الاستعراضي للدول

عندما يدور الحديث حول الجهود المتعلقة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، فإننا على الفور لا بد أن نتذكر أن هناك عائقا واحدا لعدم تحقق تقدم ملموس على هذا الصعيد. ذلك هو إسرائيل التي تصرّ على رفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع منشآها النووية التي تهدد سلم وأمن المنطقة لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن إسرائيل هي الوحيدة في المنطقة التي لم تقم بذلك، وإن الاستمرار في استثنائها من الضغوط الدولية الهادفة إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط، بما فيها الخليج العربي، من أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها السلاح النووي، والاستمرار في تطبيق معايير مزدوجة فيما يتعلق بسياسات عدم الانتشار تشكّل علامة استفهام كبرى لدى دول وشعوب المنطقة. كما أن هذه الازدواجية أيضا تساهم في إرسال إشارات خاطئة لإسرائيل مما يجعلها تستمر في التملص من الانضمام للجهود المخلصة التي تطمح إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

إن المملكة العربية السعودية، مع أنها تؤيد حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك حق الحصول على المعرفة والتقنية النووية السلمية، تدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بطريق المفاوضات والحلول السلمية للمسألة النووية الإيرانية، خاصة وأن إيران تعلن دائما أن برنامجها النووي يقتصر على الاستعمالات السلمية، مما يوفر أرضية خصبة لم تستغفد بعد.

أخيرا، في الوقت الذي يواجهه فيه العالم اليوم تحديات ومسؤوليات جساما تزيد من حجم المسؤولية الملقاة على عاتق منظمنا الموقرة، فإننا لا بد من أن نجعل الأمل نبراسا يقودنا إلى العمل بموضوعية وجدية وروح بناءة. وهو ما نطمح إليه خلال أعمال هذه اللجنة برئاستكم.

السلمية، نلاحظ بقلق فرض قيود لا مبرر لها من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لحرمان دول غير حائزة للأسلحة النووية من حقها في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، ومع الأسف، نرى في نفس الوقت تقاعسا عن اتخاذ خطوات عملية نحو نزع السلاح النووي المتوافر بالفعل للدول الحائزة. ولذلك، نؤيد في هذا الصدد الوثيقة التي قدمتها كوبا باسم بلدان حركة عدم الانحياز، خلال مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٧، والمتضمنة توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

إننا نلاحظ أن الخطر الناجم من الأسلحة النووية أصبح مرتفعا الآن مثل ارتفاعه في أي وقت خلال الحرب الباردة، وذلك مع الأسف على الرغم من اتخاذ قرار الجمعية العامة ٧٤/٦١، في العام الماضي بشأن التصميم على الإزالة التامة لتلك الأسلحة. كما نلاحظ بشكل عام استفحال الخلافات العالمية بشأن المسائل النووية بجميع جوانبها، مع الحاجة إلى بذل جهود وقائية ومساعد حميدة لحل تلك الخلافات بالحوار. لذلك، سنتشاور مع زملائنا وشركائنا في طرح مشروع قرار مقدم من قطر بشأن حل الخلافات حول المسائل النووية بالطرق السلمية، ونأمل أن يحظى بتشجيع الزملاء كافة ودعم شركائنا.

تضطلع المناطق الخالية من الأسلحة النووية بدور هام في صون السلم والأمن الإقليميين، بما يكمل منظور السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء هذه المناطق في آسيا، ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تقم بعد بذلك على التوقيع والتصديق على البروتوكولات ذات الصلة لمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وبالتالي، كفالة تقديم ضمانات أمنية إلى بلدان المناطق المعنية. ونؤيد بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، درءا لخطر الانتشار في هذه

الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عُقد في عام ٢٠٠٥، وكذلك تواضع إنجازات اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة عدم الانتشار المخطط له لسنة ٢٠١٠. وبالتالي لم ترق آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح إلى مستوى إمكاناتها؛ وهذا لا يمثل إخفاقا لآلية نزع السلاح، بل هو إخفاق للإرادة السياسية في النهوض بمجدول أعمال نزع السلاح ومنع الانتشار.

لا تزال الأسلحة النووية هي الشغل الشاغل للمنظومة المتعددة الأطراف، وهي أسلحة تمتلكها دولة قليلة نسبيا ولكن يمكنها أن تقتل مئات الآلاف من البشر وتدمر مدنا بأكملها في هجوم واحد. وفي رأينا، أن هذا الوضع له عوامل معقدة، في مقدمتها انعدام الثقة، فالدول النووية، الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والحائزة للأسلحة النووية ليست على استعداد للتخلي عن الأسلحة النووية، بل تقوم بتحديث برامجها النووية التسليحية مخالفة للمعاهدة، كما أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ، فأصبحنا لا نستبعد استئناف التجارب النووية في أي وقت. ولا يمكن كذلك استبعاد الأثر السلبي الذي فرضه النظام العالمي الجديد، بما في ذلك التدخل العسكري والفضل في مراعاة الشواغل الأمنية الأساسية للدول ومبدأ الأمن المتكافئ الذي نصت عليه روح الدورات الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وفي هذا السياق، نؤكد أهمية انعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح وانعقاد اللجنة التحضيرية لها في أقرب وقت.

إن الاستخدام التمييزي لقواعد منع الانتشار يدفع أيضا إلى الانتشار والتسابق لتحقيق القدرة على الردع. وهنا نود التأكيد على الحق في الأنشطة النووية السلمية. وعلى الرغم أن معاهدة عدم الانتشار أكدت على الحق غير القابل للتصرف لجميع الأطراف في المعاهدة في تطوير الأبحاث والإنتاج والاستخدام للأنشطة النووية في الأغراض

إننا ندرك أن بنود جدول أعمال هذه اللجنة تشكل تحديات تواجه السلم والأمن الدوليين. منظور جماعي. ولتفعيل دور النظام المتعدد الأطراف في مواجهة تلك التحديات، لا بد أن نعمل بمهنية بما تمليه علينا ضمائرنا لخدمة الإنسانية، وفق روح ومقاصد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، باتزان وعدالة ودون تمييز، للتوصل إلى توافق في الآراء، وإنجاز مهامنا وفق الجدول الزمني المحدد.

وفي الختام، نشدد على أهمية عدم خلط أعمال هذه اللجنة أو تأثرها بمواضيع يجري تناولها في مواقع أخرى، وعدم تسييس أعمالها بأي شكل من الأشكال.

السيدة أوشير (منغوليا) (تكلمت بالانكليزية):

بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة لكم بتوليكم رئاسة هذه اللجنة. وأنا على ثقة بأن عملنا هذه السنة، تحت قيادتكم الماهرة، سيتوج بالنجاح. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه في الاضطلاع بواجباتكم الهامة.

وتؤيد منغوليا تماما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ولذلك سأوجز في بياني وأقتصر على إبداء بعض الملاحظات من منظورنا الوطني.

في العام الماضي، بدا وكأن إحساسا بجمعية أمل عامة قد حيم على الدول الأعضاء بشأن الحالة المتعلقة بمجال نزع السلاح المتعدد الأطراف والأمن الدولي. ومما يثلج صدر وفد بلدي أن مداولاتنا هذا العام تتسم بنبرة أكثر تفاؤلا. وفي واقع الأمر، أشار العديد من المتكلمين السابقين إلى المستجدات التي طرأت في المحفلين المتعلقين بترع السلاح المتعدد الأطراف وتحديد الأسلحة، وأننوا عليها، وإن كانت متواضعة في بعض الحالات، منذ آخر اجتماع عقده هذه اللجنة. وشملت الأمثلة التي تمت الإشارة إليها المؤتمر

المنطقة الحساسة من العالم. وفي هذا السياق، ندعو إسرائيل إلى اتخاذ خطوات عملية لتعزيز الثقة لتنفيذ اقتراحات إنشاء منطقة من هذا القبيل، والموافقة على إخضاع مرافقها النووية لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والانضمام لمعاهدة عدم الانتشار.

وعلى جميع الدول الالتزام بتنفيذ التدابير المتفق عليها لمنع الأطراف من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. إلا أنه لا بد أن يكون الهدف النهائي هو الإزالة التامة للأسلحة النووية، والامتناع عن إنتاجها وتطويرها، لمنع حصول الإرهابيين عليها.

من التحديات الأخرى في مجال نزع السلاح التي تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ولا ينبغي إغفالها، المشكلات التالية على سبيل المثال لا الحصر:

مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي كانت نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦ المعني بها محيية للأمال.

كما نشعر بالقلق العميق من انتشار الألغام الأرضية، على سبيل المثال تلك التي زرعتها إسرائيل في جنوب لبنان عند غزوه. وإننا مستاءون إذ أن إسرائيل لم تسلم بعد خرائط تلك الألغام كما طالبتها بذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن جهة أخرى، نشارك المجتمع الدولي قلقه من أخطار الأسلحة التقليدية وتطويرها. وينبغي للتدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية أن تحترم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما يتعين تطبيقها على أساس طوعي ومتبادل، وفق مبدأ توفير الأمن غير المنقوص للجميع.

كما نلاحظ بقلق بالغ التوجه الحديث المتمثل في ازدياد النفقات العسكرية العالمية - التي تفوق تريليون دولار سنويا - وآثار ذلك على استنفاد الموارد العالمية التي من الممكن تسخيرها للتنمية.

وغيرها من المواد المشعة في منغوليا. ويهدف مشروع الثلاث سنوات ذاك إلى إقرار ضوابط فعالة بشأن تصدير واستيراد المواد النووية والمواد المشعة الأخرى في نقاط الدخول إلى منغوليا وذلك بتعزيز القدرة التقنية لوكالات ضبط الحدود من خلال توفير أحدث أجهزة الكشف وأكثرها حساسية. ومن ثم، سيسفر المشروع عن تنفيذ البنود ذات الصلة من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأود أن أتهد هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتنان حكومتي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإعلانها عن المساعدة في تنفيذ هذا المشروع.

إن منغوليا تواصل إيلاء أهمية ذات أولوية للتبكير بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وتحقيق عالميتها، ولبدء في مفاوضات بشأن إبرام صك ملزم قانونيا بخصوص ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وترى منغوليا أن الفضاء الخارجي، لكونه ميراثا مشتركا للبشرية، ينبغي استكشافه واستعماله في الأغراض السلمية دون غيرها، ولصالح جميع الدول. ونؤيد المبادرات التي تهدف إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتبديد خطر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الفضائية، باعتماد صك ذي صلة وملزم قانونيا.

وتؤمن منغوليا إيماننا قاطعا بأن الدبلوماسية هي السبيل الوحيد لحل الأزمة الراهنة بشأن نطاق برنامج إيران النووي وطبيعته. وتهيب منغوليا بإيران أن تتعاون تعاوننا تاما ما أمكن مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومنغوليا بصفتها دولة في شمال شرقي آسيا، فإنها تولي أهمية خاصة لتعزيز السلم والأمن في تلك المنطقة دون الإقليمية. وتدعم حكومتي باستمرار الجهود المتعددة

الاستعراضية الناجح لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، والدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، والديناميات الواعدة في مؤتمر نزع السلاح، التي أوجدت الأمل في أن تتمكن تلك الهيئة التفاوضية الوحيدة المعنية بنزع السلاح المتعدد الأطراف من الخروج من مأزقها والبدء بعمل موضوعي. ويتشاطر وفد بلدي الإحساس بالتفاؤل الحذر.

وما زالت معاهدة عدم الانتشار تشكل اللبنة الأساسية في نظام عدم الانتشار النووي. ويجب أن نعزز النجاح المتواضع الذي حققناه في الدورة الأولى للجنة التحضيرية، الذي عقد في فيينا في وقت سابق من هذا العام، ونكفل تكليل المؤتمر الاستعراضي القادم بنتيجة ناجحة.

ويظل نزع السلاح النووي ركيزة معاهدة عدم الانتشار التي توليها غالبية الدول الأعضاء أولوية قصوى، ووفد بلدي ليس استثناء. وعلى الرغم من ذلك، وفي البيئة الأمنية الدولية اليوم، سأكون مقصرة إذا أهملت الأخطار التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل، والجهود الرامية إلى مكافحتها.

ويشكل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) خطوة هامة صوب الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتعتبر منغوليا القرار حاسما لتحقيق هدف إزالة الخطر المتمثل في إمكانية حصول الأطراف من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل وتطويرها والاتجار بها واستخدامها. كما يوفر القرار أساسا متينا لتحسين المرافق الوطنية المعنية بالمراقبة من خلال المساعدة المقدمة بموجبه.

وبعد أن نظر بلدي في حالة تنفيذه للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وضع مشروعاً أولياً لتعزيز القدرات التقنية المعنية بفرض ضوابط للتصدير والاستيراد على الأسلحة النووية

والذكرى السنوية الـ ١٠ لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتدعم منغوليا أهداف ومقاصد اتفاقية أتاوا. غير أننا لم ننضم إلى الاتفاقية بعد، وقد اخترنا بدلا من ذلك اتباع نهج تدريجي. ونتيجة لتلك السياسة، قمنا في الآونة الأخيرة بتعديل التشريعات الوطنية لنشر المعلومات المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد. وفي وقت لاحق، قدمت حكومة منغوليا تقريرها التطوعي الأول بموجب المادة ٧ من الاتفاقية.

وبالنسبة لوفد بلدي، تُصادف هذا العام الذكرى السنوية الـ ١٥ لمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. لقد كان ذلك في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ عندما أعلن أول رئيس لمنغوليا، فخامة السيد أوشربات، أن أراضي منغوليا منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذا المبنى بالذات. ففي خطابه قال:

”إن منغوليا، إسهما منها في نزع السلاح وبناء الثقة في المنطقة وفي العالم أجمع، تعلن أن أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وسنعمل على إعطاء هذا المركز ضمانات دولية“.

(A/47/PV.13، ص ١١)

وبطرح هذه المبادرة، استرشدت منغوليا بموقفها المبدئي الثابت لصالح تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل، وإيلاء أعلى أولوية لنزع السلاح النووي، وتعزيز إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم.

غير أن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية المقترحة لم يكن بسبب موقع منغوليا الجغرافي، حيث أنها لا حدود مشتركة لها مع أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية. ومع ذلك، أتاح لنا هذا الوضع الجغرافي السياسي الفريد التوصل، بالتعاون مع شركائنا، إلى مفهوم رائد حقا

الأطراف الرامية إلى حل مسألة نزع الطابع النووي عن شبه القارة الكورية، وهي تتابع عن كثب المحادثات السداسية، التي عقدت آخر جولة منها في بيجين في الشهر الماضي. ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن. ويتحتم الآن الحفاظ على ذلك الزخم الإيجابي.

ومنغوليا من جانبها، تسعى إلى الإسهام في النهوض بالمحادثات السداسية، ولتحقيق تلك الغاية، استضافت في أول نباتار دورة للفريق العامل الثنائي بشأن تطبيع العلاقات بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أوائل شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ونحن على أهبة الاستعداد لمواصلة جهودنا واستضافة اجتماعات ذلك الفريق وغيره من الأفرقة العاملة في المستقبل.

وترحب حكومة منغوليا ترحيبا حارا بنجاح مؤتمر القمة الثاني بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا الذي عقد في أوائل هذا الشهر في بيونغيانغ. ونأمل بإخلاص أن تسهم التدابير الواردة في الإعلان بشأن النهوض بالعلاقات بين كوريا الشمالية والجنوبية وبالسلام والرخاء، إسهما هاما في النهوض بالحوار السياسي والاقتصادي وأوجه التعاون الأخرى بين الكوريتين، وفي تعزيز السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرقي آسيا بأسره.

وعلى خلفية الديناميات السياسية الواعدة في المنطقة دون الإقليمية، منغوليا متفائلة بأن دعوتها المبكرة إلى إيجاد آلية متعددة الأطراف للتعاون الأمني في شمال شرقي آسيا سوف تنال الدعم في المنطقة دون الإقليمية وما حولها.

وتتسم الفترة منذ آخر اجتماع لهذه اللجنة بالاحتفالات بالذكرى السنوية للعديد من صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف البارزة، مثل الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية أتاوا الخاصة بالألغام المضادة للأفراد،

جميعها. ولئن كانت المشاكل الأمنية تتجاوز حدود دولة معينها، فإن العمل الأحادي الجانب والسعي إلى خدمة المصالح الوطنية الضيقة لا يمكن إلا أن يثيرا الريبة والشك وسوء الفهم والتحدي والمواجهة.

إن الخطر النووي واحتمال وقوع تلك الأسلحة في أيدي الإرهابيين يشكّلان مصدر قلق شديد لنا في السنغال. وللتقليل من ذلك الخطر، لا بد من مواصلة العمل على المستويات الأحادية والثنائية والمتعددة الأطراف. لقد اتخذت الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير مشجعة، لكننا ما زال القلق يساورنا، لأن التوجه السائد هو نحو امتلاك أسلحة أقل لكنها أكثر فتكا ودمارا.

وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نعزز سلطة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الصك الدولي الذي نعتبره حجر زاوية نظام نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية على صعيد الكوكب. وفي هذا الشأن، وكخطوة أولى، يجب أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وأن تبدأ المفاوضات لإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية.

وريشما يصبح ذاك التدبيران فعالين، من المفيد، كي نقوم ببناء الثقة وتبديد المخاوف، أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. فتلك الدول تثق بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية ستطبّق المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار بشأن القضاء التام على ترساناتها. ولذا، ينبغي تقديم الضمانات اللازمة كي تتجنب فقدان تلك الثقة.

في العام الماضي، أدت اللجنة الأولى دورا أساسيا في اعتماد القرار ٨٩/٦١، المعنون "نحو عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة: وضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها". وفي بداية عملنا في

لمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، وهو مركز معترف به دوليا وترسّخت جذوره في النسيج العالمي لنظام منع الانتشار.

وتسعى منغوليا جاهدة من أجل إضفاء الصبغة المؤسسية على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، ليس بهدف تحقيق اعتراف دولي فحسب بل أيضا الحصول على مركز ملزم قانونيا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وتستأنف حكومتي الآن مشاوراتها مع جارتها المباشرتين - جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي - بشأن إبرام معاهدة ثلاثية هامة.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أرحب بجمهورية الصين الشعبية سفير دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. إن تجربة السفير دوارتي وخبرته العملية الثرية في مسائل نزع السلاح والمشاركة الشخصية للأمين العام بان كي - مون والتزامه بتنشيط جدول أعمال نزع السلاح تبشر بالخير للجهود التي سنبذلها في المستقبل.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أنقل إليكم، سيدي الرئيس، أحر التهاني من وفد السنغال، وأطمئنكم على تعاوننا الكامل.

وتؤيد السنغال البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا نيجيريا وإندونيسيا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز على التوالي. ولذا سأتطرق إلى بعض النقاط الإضافية فقط.

إن الجمود في هيئات نزع السلاح يدعو إلى بذل الجهود الدبلوماسية والمتعددة الأطراف الجادة إذا أردنا العثور على رد جماعي وفعال على التحديات التي تواجهها البشرية. ولذلك، فإن الرد على مشاكل نزع السلاح والأمن الدولي الذي ينبغي أن نعثر عليه لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إرادتنا السياسية المشتركة لتحديد المشاكل والتصدي لها

الأطراف في اتفاقية أوتاوا، فإن الضمان الوحيد لاستدامة التقدم المحرز في مجال نزع السلاح والعمل الإنساني، ولكي يتحقق أخيراً عالم خال من الألغام المضادة للأفراد سيتوقف على الامتثال الشامل للاتفاقية وعلى التنفيذ الكامل للحظر الكامل الذي تنص عليه. ولذلك، فإن السنغال تناشد جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تقوم بذلك بدون إبطاء لكي تصبح جزءاً من الجهود الدولية الجارية.

وفي الختام، أود التأكيد مجدداً على إيماننا بأن الدبلوماسية المتعددة الأطراف القائمة على الحوار الجاري الجامع هي الوحيدة التي ستساعدنا على إحراز تقدم نحو عالم أكثر أماناً وخال من الأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

السيد ماكدونالد (سورينام) (تكلم بالانكليزية):

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء الجماعة الكاريبية الذين هم أعضاء في الأمم المتحدة، أي أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا، وغيانا، وهاييتي.

إننا نهنئكم، سيدي الرئيس، بتوليكم رئاسة اللجنة الأولى خلال الدورة الثانية والستين. وفي اعتقادنا أن نتائج مناقشاتنا ستتكلل بالنجاح في ظل قيادتكم المقتدرة. ونود كذلك أن نهنئ الأعضاء الآخرين في المكتب بانتخابهم، ونؤكد لكم على التعاون النشط والبناء من جانب الجماعة الكاريبية أثناء مداورات اللجنة الأولى، حيث سنعمل بشكل جماعي للتصدي لمسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

ويود أعضاء الجماعة الكاريبية التوجه بالشكر للسيد سيرجيو دوارتي، الذي عين مؤخراً الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على بيانه الثري بالمعلومات في بداية

هذا العام، أبلغ الممثل السامي لشؤون نزع السلاح للجنة بأن القرار كان موضع حماس منقطع النظير من جانب الدول الأعضاء، ويعني بذلك العدد الكبير من الردود التي تلقاها الأمين العام حتى الآن فيما يتعلق بنطاق وإمكانية عقد صك ملزم قانوناً لتنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية. وهذا يدل على اهتمام المجتمع الدولي الكبير بتنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية، التي بالنظر إلى آثارها المدمرة، أصبحت أسلحة دمار شامل حقيقية.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالأعمال التي اضطلع بها فريقا الخبراء اللذين أنشأهما الأمين العام في العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وقد عملا بشأن تحسين سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وما زال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل مصدر قلق بالغ، ولا سيما في أعقاب المأزق الحاصل في مؤتمر عام ٢٠٠٦ بشأن الأسلحة الصغيرة. وينبغي للدول الأعضاء أن تحقق الاتساق في آرائها في أسرع وقت ممكن لكي يوفر الموعد النهائي القادم فرصة لإعطاء زخم جديد لجهود السيطرة على هذه الآفة.

وترحب السنغال كذلك بالخطوات الحاسمة المتخذة في عملية جنيف، التي تساعد على تعزيز التنفيذ الفعال لبرنامج العمل، بفضل التعبئة التي قامت بها مجموعة من الدول والجهود التي لا تكل من جانب بعض عناصر المجتمع المدني.

ويجب أن يبقى التنفيذ الفعال لاتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد أولوية للأمم المتحدة وجميع الدول الأطراف في الاتفاقية. وقد تحقق تقدم لا بأس به فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بالألغام. ولكن، كما ورد في خطة عمل نيروبي التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي الأول للدول

الأسلحة والقضاء على ترساناتها القائمة. ولذلك، فإن وفودنا تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تشجيع زيادة الاحترام للالتزامات القانونية النابعة من الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وزيادة على ذلك، تود الجماعة الكاربيية أن تؤكد على ضرورة الضمانات بعدم التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

إن التزام الجماعة الكاربيية بترع السلاح النووي وعدم الانتشار تعكسه مشاركة كل أعضائها في معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت المنطقة الأولى في العالم الخالية من الأسلحة النووية في منطقة كثيفة السكان. وقد نجح ذلك الجهد لمنع انتشار الأسلحة النووية في إنشاء إطار لتحرير المنطقة من الانتشار النووي ومنحنا الامتياز بوصفنا أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم. وفي مناسبة الذكرى السنوية الأربعين لمعاهدة تلاتيلولكو، تود الجماعة الكاربيية أن تجدد تأكيد التزامها بالإسهام في السلم والأمن الإقليمي.

وهذا يقودنا إلى مسألة بالغة الأهمية لمنطقتنا، وأعني النقل العابر للنفائيات النووية في مياه منطقتنا. إن خطر وقوع حادث عرضي، أو أسوأ من ذلك، ووقوع هجوم إرهابي على واحدة من شحنات النفائيات النووية، يشكل تهديدا خطيرا ليس على البقاء البيئي والاقتصادي للمنطقة فحسب، بل أيضا على وجودنا ذاته في منطقة البحر الكاربيي. إن رؤساء حكومات الجماعة الكاربيية ورابطة دول البحر الكاربيي قد دعوا باستمرار إلى الوقف الكامل لتلك الشحنات عبر مياها. إننا نكرر تأكيد رفضنا القاطع والقوي لاستمرار استخدام البحر الكاربيي للشحن والنقل العابر للمواد النووية والنفائيات السامة في البحر الكاربيي.

المداورات، والذي قدم لنا لمحة عامة عن وضع جملة من مسائل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونهنئ السيد دوارتي بتعيينه وتعهده له بدعمنا وتعاوننا الكاملين في إطار أعمال مكتب شؤون نزع السلاح الجديد. ونتوقع أن يسهم مكتب شؤون نزع السلاح المعاد تشكيله في تعزيز قدرة المنظمة على النهوض بمجدول أعمال نزع السلاح.

وبوصفنا أعضاء في حركة عدم الانحياز، نعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن الحركة.

وتتفق الجماعة الكاربيية مع تأكيد الممثل السامي على أن البشرية ككل ما زالت تعيش في حالة من انعدام الأمن. وإن دياحة ميثاق الأمم المتحدة تعبّر بجلاء عن الفكرة القائلة بأنه يتعين علينا بوصفنا مجتمعا دوليا أن نوحّد قوانا من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وما فتئنا نؤمن بأن الالتزام القوي بتعددية الأطراف هو الوحيد القادر على فتح الطريق لإزالة انعدام الأمن في العالم بأسره والعمل نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لجميع البلدان، ولا سيما للعديد من البلدان النامية الصغيرة.

وبالنسبة لبلدان الجماعة الكاربيية، ما زالت تعددية الأطراف هي الخيار الممكن الوحيد لصون السلم والأمن الدوليين. والتحدي الأساسي والعاجل هو كفالة تعزيز كفاءة الآلية المتعددة الأطراف في التصدي للمساءلة الخلافية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويستلزم نزع السلاح وعدم الانتشار التصدي لهما جنبا إلى جنب لكفالة التقدم المتوازن وبناء الثقة المتبادلة.

إننا نعيش في عالم حافل بما يذكرنا باستمرار بأخطار حدوث كارثة نووية. والتهديد الذي تمثله الأسلحة النووية خطير إلى درجة تهديد ميراثنا الجماعي الثقافي والسياسي والاجتماعي وبيئتنا الطبيعية. ومن منطلق النهج الكلي، سيكون الحل لمثل تلك الكارثة هو حظر انتشار تلك

المنظمة، خاصة للتجار بالمخدرات. وإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تعتبر الآن أدوات التدمير الشامل، تظل مسألة ذات أولوية عليا لمنطقتنا. وإن الزيادة في انتشار تلك الأسلحة تسببت بالفعل في معاناة شديدة، حيث يُقتل آلاف الناس كل سنة بتلك الأسلحة، معظمهم مدنيون، وغالبا ما يصبحون ضحايا للجريمة أو الصراع. ولقد سجلنا في الماضي موقف الجماعة الكاريبية فيما يتعلق بزيادة الجهود لاستكشاف إمكانية وضع معاهدة للتجار بالأسلحة ودراسة جدواها ومعاييرها بغية كفالة أن الذين يشترون تلك الأسلحة يمتلكون في استعمالها للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي، مما يساهم في الاستقرار السياسي والسلام والأمن في البلدان في كل أنحاء العالم. والجماعة الكاريبية، بدورها، ستواصل جهودها الإقليمية لمكافحة هذه الظاهرة. ونرحب بكل أشكال التعاون والمساعدة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

لقد آن أوان قيام المجتمع الدولي بالتدليل على توفر الإرادة السياسية الضرورية لديه لوقف انتشار الأسلحة النووية ووضع حد للتجار المحظور بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومن باب أعم، بتشديد التقيد بالواجبات الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار. وإن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ستمضي قُدما في مشاركتها البناءة في المداولات في غمار سعيها الجماعي نحو إنجاز جدول أعمال نزع السلاح.

السيد القناص (الجمهورية العربية الليبية): بادئ ذي بدء أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. وإننا على ثقة بأنكم ستمتكون، بما لديكم من خبرة واسعة ومؤهلات ممتازة من توجيه أعمالها خلال هذه الدورة باقتدار للوصول إلى نتائج ناجحة. كما أتقدم بخالص التهنية إلى أعضاء هيئة المكتب الآخرين.

وهيب بالبلدان التي تنتج النفايات النووية والسامة أن تنفذ على وجه الاستعجال التدابير اللازمة لبناء مرافق إعادة التجهيز، بما ينهي الحاجة إلى الشحن العابر لتلك النفايات النووية والسامة. والجماعة الكاريبية تحث أيضا البلدان المنخرطة حاليا في إنتاج أو شحن النفايات النووية على أن تعتمد التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولي في سبيل التقيد بالتدابير الأمنية الخاصة بنقل المواد الإشعاعية، لا سيما التدابير المعتمدة في المؤتمر العام السابع والأربعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويظل المجتمع الدولي يراوده القلق حول التهديد الناجم عن حيازة عناصر من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل. ومع تمديد العمل بالولاية الصادرة بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمدة سنتين آخرين ستسعى الجماعة الكاريبية، بالتكاتف مع دول أعضاء أخرى، إلى تكثيف جهودها للنهوض بالتنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ووفاء بالتزاماتنا بموجب القرار، تلاحظ الجماعة الكاريبية أن كثيرا من أعضائها قد رفعوا تقاريرهم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة خصيصا لرصد التنفيذ. ويحدونا الأمل أن يوفر تمديد الولاية للدول الأعضاء فرصة سانحة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة في المجالات التي يغطيها القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فضلا عن توفير البرامج التي يمكن أن تيسر تنفيذ القرار.

وفي ذلك الصدد، نفتخر بالتنويه بأن حلقة دراسية دون إقليمية ناجحة قد عقدت في وقت سابق من هذا العام في جامايكا تبادل فيها الخبراء الإقليميون وجهات نظرهم وتشاطروا تجاربهم في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونعرب عن امتناننا لمنظومة الأمم المتحدة وشركائنا الثنائيين على تيسير المناقشة الإقليمية تلك.

إن انتشار الأسلحة التقليدية ما زال مصدر تهديد للسلم والأمن الدوليين، وما زال سببا للصراع والجريمة

القانون الدولي، وخصوصا ما جاء في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وتؤيد بلادي دوما اللجوء إلى المفاوضات وإعطاء الوقت الكافي للحوار لمعالجة الخلافات ذات الصلة.

تواصل بلادي تنفيذ التزاماتها بالمعاهدات ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، وترى أن مبادراتها الطوعية التي أعلنتها عام ٢٠٠٣ بالتخلص الكامل من البرامج والمعدات التي قد تؤدي إلى إنتاج هذا النوع من الأسلحة، تضع الدول المالكة للأسلحة النووية أمام مسؤولياتها لتوفير الضمانات اللازمة لأمننا الوطني، والعمل على إخضاع منطقة الشرق الأوسط لضمات دولية فعالة بشأن حظر السلاح النووي والمواد المشعة الأخرى، وجعلها منطقة خالية من تلك الأسلحة، وحمل الإسرائيليين على الانضمام إلى جميع معاهدات نزع أسلحة الدمار الشامل، وإخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية، وجعل منطقة البحر المتوسط منطقة سلام وتواصل بين شعوبها.

ومن شأن إنهاء سياسة المعايير المزدوجة والانتقائية وتوفير الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة لأسلحة الدمار الشامل، بث الطمأنينة وتبديد القلق لدى كل دول المنطقة، وثبها عن التفكير في تصنيع أو حيازة تلك الأسلحة.

يؤكد وفد بلادي على أهمية تعزيز أعمال مؤتمر نزع السلاح ليشرع في ممارسة دوره التفاوضي حول المسائل الهامة في مجال نزع السلاح، ويدعو إلى البدء في التفاوض حول اتفاقية لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وذلك في إطار الولاية التي تم الاتفاق عليها خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠، الأمر الذي من شأنه تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي.

إن خطر الانتشار الواسع للأسلحة التقليدية يشكل مصدر قلق بالغ، خاصة في حالات الصراع، حيث تنتج عن

يؤيد وفد بلادي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

إن وجود الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ما زال خطرا مستمرا على البشرية جمعاء. وفضلا عن ذلك، فإن سلسلة الإخفاقات التي واجهت آليات نزع السلاح متعددة الأطراف، من مؤتمر نزع السلاح إلى هيئة نزع السلاح، وفشل المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، وكذلك المؤتمر الاستعراضي الخاص بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في عام ٢٠٠٦، كلها تبرز بجلاء الأزمة التي تواجه جهودنا لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

إن ليبيا، بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مقتنعة تماما بأن هذه المعاهدة تشكل حجر الزاوية في جهود نزع السلاح النووي ومنع انتشاره. وهي تؤكد على ضرورة أن تتخذ الدول النووية خطوات إيجابية ملموسة في مجال نزع السلاح النووي، وليس فقط إعطاء الأولوية لجهود منع الانتشار، والعمل على إيجاد ضمانات ملزمة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها باعتبار ذلك وسيلة ناجعة للقضاء التام على الأسلحة النووية. وحتى يتم تحقيق ذلك، فإن هناك حاجة إلى العمل بصورة مبكرة لإبرام صك دولي غير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

إن بلادي على اقتناع بأن تحقيق تقدم إيجابي فيما يتعلق بنزع السلاح النووي من شأنه تحسين الأمن العالمي من حيث عدم الانتشار. ولذلك فمن الضروري يمكن التنفيذ التام غير الانتقائي لأحكام معاهدة عدم الانتشار، وعدم الخلط بين برامج التسلح النووي والحق في استخدام الطاقة لنووية في الأغراض السلمية المكفول بموجب

النفس، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وتجنب الانتقائية في التعامل مع مسائل نزع السلاح، وأهمية النظر إلى خصوصية كل منطقة ومعطياتها المتعلقة بالأمن والدفاع.

يؤكد وفد بلادي أهمية تدابير بناء الثقة والتعامل بشفافية في مجال نزع السلاح والابتعاد عن الانتقائية، إذا ما أردنا فعلا تحقيق التقدم المطلوب. وفي هذا الصدد، نرى أن النهج المتعلق بالشفافية بالنسبة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يفتقر إلى التوازن، لعدم شمول السجل مختلف أنواع الأسلحة، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل، وكذلك مختلف الجوانب المرتبطة بالقدرات الوطنية لإنتاج الأسلحة واقتنائها وتكديسها.

أما بخصوص الألغام ومخلفات الحروب، فنود الإشارة إلى أن بلادي ما زالت تعاني من وجود العدد الهائل منها منذ القرن الماضي، مما تسبب بقتل وجرح آلاف الضحايا المدنيين، وعرقلة مسيرة التنمية وحركة الاستثمار في المناطق المزروعة بالألغام ومخلفات الحروب. لذلك، تؤكد بلادي مجددا مطالبتها الدول التي زرعت الألغام بتحمل مسؤوليتها عن الأضرار وتقديم المساعدة المادية والفنية اللازمة لإزالتها، وتقديم التعويض المناسب لضحاياها، وتأمل أن يتم تضمين هذه الشواغل في الوثائق الدولية ذات الصلة. وقد انتسبت بلادي مؤخرا إلى منتدى الدول المتضررة من الألغام بغية حشد الدعم لإيجاد حل لهذه المشكلة.

في الختام، نود التأكيد على أن بلادي تظل ملتزمة بأهداف هذه اللجنة، ويجدوننا الأمل أن تخطى أعمال دورتها الحالية بمشاركة ببناء، وصولا إلى توافق في الآراء بشأن صياغة توصيات جادة وملموسة حول البنود المدرجة في جدول أعمالها، ونعرب لكم عن تعاوننا التام لتحقيق هذه الغاية.

انتشارها الواسع أعداد مذهلة من الضحايا المدنيين. ويرى وفد بلادي أن من الممكن لتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية التي تنفذ طواعية أن تسهم في تعزيز السلم والأمن على المستويين الدولي والإقليمي، وفي هذا الخصوص فإن مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية تستحق الثناء على العمل الهام الذي تؤديه في هذا المجال. ونود التأكيد على الحاجة إلى دعم هذه المراكز، وخصوصا المركز الإقليمي في أفريقيا الذي يحتاج إلى الدعم اللازم للقيام بالمهام التي تتطلع إلى أن يقوم بها في مجالات تحقيق السلام ونزع السلاح عموما. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي التوصيات النهائية الصادرة عن الآلية الاستشارية لإعادة تنظيم هذا المركز حسب ما جاء في الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسنغال والمؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧، والواردة في الوثيقة A/62/167.

لقد قامت بلادي منذ عقود بسن التشريعات واللوائح التي من شأنها منع حيازة واستيراد وتصنيع ونقل الأسلحة الصغيرة والخفيفة بصورة غير مشروعة، بما يسهم في تعزيز الجهود الدولية في هذا الشأن. وهي تحرص على التنسيق مع دول الجوار في كل ما من شأنه الحد من الجريمة المنظمة عبر الحدود والقضاء عليها. وتؤكد حرصها على التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة لعام ٢٠٠١.

إن بلادي، وهي تؤيد التوجه الهادف إلى وضع ضوابط إقليمية ودولية في مجال منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، تؤكد ضرورة أن نضع في الاعتبار المبادئ المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة التي يجب أن تكون مرشدا لجهودنا في هذا المجال، ألا وهي احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والحق في الدفاع عن

للبعض حق حمل السلاح، سعياً منها إلى القضاء على هذه الظاهرة بشكل نهائي في أوساط المجتمع اليمني.

إن حكومة بلادي، إذ ترحب بالنتائج التي توصل إليها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في آليات مكافحة السمسرة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، في حزيران/يونيه الماضي، لتطالب ببذل المزيد من الجهود، بهدف التعاطي البناء مع هذه الآفة الخطيرة، التي تؤثر تأثيراً مباشراً في الأمن والسلم الاجتماعيين للعديد من المجتمعات، وتسهل عملية انسياب الأسلحة إلى الأطراف غير الدول، ومنها إلى الجماعات الإرهابية، أو تلك المرتبطة بالجرائم المنظمة العابرة للحدود، أو الفئات الخارجة على القانون، الأمر الذي يؤدي في المحصلة النهائية إلى تعطيل دواليب التنمية، وتكريس الفاقة والفقر والتخلف، واتساع نطاق البطالة، وانتشار الأوبئة الفتاكة، وغيرها من الأسباب التي تدفع باتجاه تهية المناخات الملائمة لتفريخ المنظمات الإرهابية، وتوسيع نطاق دائرة العنف وزعزعة الاستقرار لتتجاوز بتأثيراتها السلبية الأبعاد الوطنية والإقليمية. وتأسيساً على ما تقدم، فإن على جميع الدول المصنّعة للأسلحة، بمختلف أنواعها وأحجامها، مسؤولية أخلاقية بدرجة أساسية تجاه الدول التي يتم إغراقها بمختلف أنواع الأسلحة، وتركها لمصيرها، تعيش أوضاعاً اقتصادية متردية، وأحوالاً اجتماعية غير مستتبة.

إن وفد بلادي يأمل التزام الجميع بالمعاهدات المتعددة الأطراف كافة، والانتقال إلى وضع آليات عمل جادة، تقوم بعمليات نزع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، وتحول دون انتشارها في آن واحد، وتكفل حق الدول غير القابل للتصرف في الحصول على تقنيات نووية لاستخدامها لأغراض سلمية. ويكرر وفد بلادي دعوته إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، ويؤكد على أهمية انضمام إسرائيل إلى

السيد المعبري (اليمن): السيد الرئيس، أسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بخالص التهنية لانتخابكم رئيساً لأعمال اللجنة الأولى لدورة انعقادها الحالية. وأعتقد يقيناً بأن حكمتكم وحنكتكم وخبراتكم المتراكمة في إدارة فن التفاوض ستفضي إلى النتائج والغايات المرجوة، وأعرب لكم عن استعداد وفد بلادي التام للتعاون معكم ومع هيئة المكتب وكافة الوفود المشاركة، في سبيل الوصول إلى الأهداف المنشودة.

إن وفد بلادي ينضم إلى البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا، نيابة عن مجموعة عدم الانحياز، ويود التأكيد على أن الجمهورية اليمنية تؤمن إيماناً عميقاً بأهداف ومقاصد نزع أسلحة الدمار الشامل ومنع الانتشار النووي. ولذا فقد قامت بالتوقيع والمصادقة على كامل مجموعة المعاهدات متعددة الأطراف، مثل: "حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية وتدميرها، والحظر الشامل للتجارب النووية، وحظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها، وبروتوكول جنيف، ومعاهدة عدم الانتشار، وحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء، والحظر الجزئي للتجارب النووية، وحظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن الأرض، وحظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، واتفاقية حظر استعمال وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها.

وتعمل حكومة بلادي بجدية في سبيل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتبذل حالياً جهودات كبيرة في سبيل إعادة تنظيم اقتناء السلاح وحمله، ومنع التجوال به في عواصم الأقاليم، وفي المدن الرئيسية. كما أنها قامت وما زالت تقوم بمصادرة الأسلحة التي يتم ضبطها، وقد ألغت كافة التصاريح السابقة التي كانت تخوّل

كما ينوي العراق الانضمام إلى اتفاقية حظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وهما الآن أمام البرلمان العراقي من أجل المصادقة على الانضمام إليهما.

استخلاصا للدروس المريرة ومغامرات النظام السابق، وإدراكا لمضامين ومكونات الأمن الوطني، أعلن العراق الجديد تمسكه واحترامه للمعاهدات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وتأكيدا لذلك، فقد نص الدستور الدائم لجمهورية العراق في الفقرة (هـ) من المادة التاسعة على الآتي:

”تتحرّم الحكومة العراقية وتنفّذ التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيا وأنظمة للاتصال“.

عندما نتكلم عن أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، التي ما زالت تمثل أعظم خطر يهدد شعوب العالم بأسره، فإننا نستحضر الدمار والخراب الذي نجم عن استخدام هذا النوع من الأسلحة ضد المدن وبني البشر، والكوارث البيئية التي يسببها إنتاج وتطوير هذه الأسلحة الفتاكة.

ولقد تعرّض بلدي لمثل هذا الدمار نتيجة لسياسات النظام السابق التي تمثّلت في عدم الالتزام بالقرارات الدولية، وبشكل خاص، تلك المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل.

يمثل هدف تحقيق نزع السلاح العام الكامل، وفي المقدمة أسلحة الدمار الشامل، في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة وغير تمييزية، الهدف النهائي للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح. بيد أن مراجعة سريعة لما تم إنجازه تقودنا إلى استنتاج مفاده أن ما تحقق هو أقل بكثير

معاهدة عدم الانتشار، وإخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وختاماً، أود التأكيد مجدداً على أن حكومة الجمهورية اليمنية تدعم كل الجهود الدولية الرامية إلى وضع المزيد من التدابير الاحترازية التي من شأنها أن تحد من تدفق الأسلحة إلى الأطراف من غير الدول. وهي في سبيل ذلك، تقوم بالتنسيق والتعاون المستمرين مع دول الجوار، وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة، بهدف مكافحتها بشتى السبل والوسائل، ووفقاً لإمكاناتها وقدراتها المتاحة.

السيد الحميمي (العراق): يسر وفد بلادي أن يتقدم لكم، بالتهنئة لترؤسكم اللجنة الأولى خلال هذه الدورة. كما أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتهنئة إلى السيد سيرجيو دوارتي بمناسبة تعيينه الممثل السامي للأمم العام لشؤون نزع السلاح. وستجدون كل التعاون من وفد بلادي لتحقيق الأهداف المنشودة.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يعلم الأعضاء أن مجلس الأمن اتخذ قراره ١٧٦٢ (٢٠٠٧)، المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الذي أنهى بموجبه أنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. وتلك شهادة من المجتمع الدولي على خلو بلادي من أسلحة الدمار الشامل. كما نؤكد على عزم حكومة العراق على الالتزام بجميع المواثيق والمعاهدات الدولية التي تنظّم عملية الاتجار بالأسلحة واستخدامها وتخزينها. وقد انضم العراق إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، على النحو المشار إليه في الإخطار بالإيداع C.N.819.2007.TREATIES-3، اعتباراً من ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وستدخل الاتفاقية حيز النفاذ في العراق اعتباراً من ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

بقوة، إلى انضمام الدول كافة إلى معاهدات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبشكل خاص معاهدة عدم الانتشار النووي، وبدون تمييز. كما يطالب بتطبيق نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية في منطقة الشرق الأوسط. وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة تجديد المطالبة والدعوة بانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع منشآتها ومرافقها النووية للنظام الدولي للمراقبة.

إن موقف بلدي المذكور آنفا يركز على المادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، وقرار المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ١٩٩٥، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الخصوص. وهو يحظى بدعم دولي وإقليمي، ولذا ينبغي إيجاد الآليات المناسبة لتطبيق ذلك.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): يسعدني في البداية، باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني بمناسبة انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة. وإننا على ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة ستساهم في إنجاح مداولات هذه اللجنة الرامية إلى تقريب تصوراتنا في ما يتصل بمسائل نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي، متمنيا لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق. كما نشكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على البيان القيم الذي أدلى به مع بداية عمل هذه اللجنة. ونتطلع إلى العمل مع الوفود الأخرى في هذه القاعة بغية الوصول إلى المقاصد العالمية المنشودة في مجال نزع السلاح وتعزيز الأمن والاستقرار الدولي. ولا تفوتني الفرصة هنا لكي أعرب عن تأييد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل كوبا باسم مجموعة حركة عدم الانحياز بشأن البنود المطروحة في إطار عمل هذه اللجنة.

مما تطمح إليه البشرية، سيما وأنها اليوم مهددة أكثر من أي وقت مضى، بمخاطر استخدام الأسلحة النووية وبقية أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وأن المخاطر التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان منذ نهاية الحرب الباردة قد ازدادت.

فسباق التسليح متواصل بوتائر متصاعدة دولياً وإقليمياً، فضلاً عن انعدام رقابة دولية صارمة. وقد تجسد ذلك عند اكتشاف برامج التسليح السرية التي تقوم بها بعض الدول، مخترقة بذلك المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة. لذا يجب مواصلة الجهود الدولية من أجل خدمة مصالح البشرية، دون كلل، لتحقيق الهدف السامي المتمثل بالإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

إنه لمن المؤسف أن نتذكر الإخفاق الذي حصل خلال استعراض برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في التوصل إلى اتفاق عام ٢٠٠٦، الأمر الذي ينعكس سلباً على الحالة الأمنية في بلادنا، حيث تلعب الأسلحة الصغيرة والخفيفة دوراً تدميراً من خلال العمليات الإرهابية التي تستهدف أبناء الشعب العراقي وبنيتة التحتية.

كما أن الإخفاق في التوصل إلى اتفاق على عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح يكرس حجم المعوقات التي اعترت مفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار خلال السنوات السابقة. وإن بلدي، العراق، يؤمن بضرورة وأهمية جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وفي المقدمة منها السلاح النووي. وعلى هذا الأساس، فإنه يتحرك على مستوى الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وجامعة الدول العربية، ويسعى إلى الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تكفل هذه السياسات، ويدعو،

كافة الجهود الدبلوماسية المتعددة الأطراف والمهادفة إلى بناء الثقة في ميادين نزع السلاح وعدم الانتشار، بما فيها تعزيز وتكريس عملية معاهدات عدم الانتشار النووي، والحظر الشامل للتجارب النووية، وحظر الأسلحة الكيميائية التي انضمت إليها كافة، فضلا عن غيرها من ترتيبات نزع السلاح الدولي، تُعرب عن قلقها إزاء تمسك البعض بالمفاهيم غير المبررة لانتهاج سياسات الردع النووي وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وتطويرها، كما تعرب عن قلقها إزاء اللجوء المتزايد للانفرادية في معالجة واحتواء الانعكاسات الناشئة عن هذه السياسات.

وعليه، فإننا نطالب بضرورة تقييد والتزام جميع أطراف المجتمع الدولي بلا استثناء بتعددية الأطراف وبالبادئ المتفق عليها في إطار المعاهدات والترتيبات الدولية ذات الصلة، بما يكفل تحقيق تطلعات عدم الانتشار العمودي والأفقي، وذلك بالتوازي والتزامن مع تطلعات نزع السلاح الاستراتيجي، وفي مقدمته السلاح النووي. وفي هذا السياق، وإذ نعرب عن ارتياحنا وترحيبنا بالطريقة الإيجابية التي تم بها معالجة ملف كوريا الشمالية النووي، فإننا نتطلع إلى إيجاد تسوية سلمية ودائمة للملف برنامج إيران النووي يحول دون جرّ منطقة الخليج إلى المزيد من التوترات والمواجهات، وتكفل في نفس الوقت طمأنة دول المنطقة إلى عدم تعرضها لأي تهديد أمني أو بيئي ناجم عن هذا البرنامج. وفي المقابل، نتطلع أيضا إلى مضاعفة الجهود الدولية الرامية إلى الضغط على إسرائيل لحملها على التفكيك الفوري لمنشآتها النووية، وإخضاعها لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأيضا التزام جميع الأطراف المعنية بوقف كل المساعدات العلمية والتكنولوجية والمالية المخصصة لأغراض تطوير هذه المنشآت النووية الإسرائيلية، وذلك تنفيذًا لجملة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، الداعية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بما فيها القرار الصادر بهذا الشأن

ويتشاطر وفد بلادي خيبة الأمل والقلق اللذان أعربت عنهما الأمانة العامة وبعض الوفود في هذه القاعة مؤخرا إزاء الإخفاقات المتعاقبة التي مُنيت بها مداورات المجتمع الدولي حول مسائل نزع السلاح، ولا سيما تلك التي تجسدت في المؤتمر الاستعراضي الأخير للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر الاستعراضي القادم، وأيضا عدم توافقنا حول الجزء الخاص بنزع السلاح في جلستنا العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة والمعقدة عام ٢٠٠٥.

وإذ نعتبر أن هذا الإخفاق قد تسبب في تعقيد الوضع الراهن في ميدان نزع السلاح بأنواعه، بل وفي إضعاف الجهود والترتيبات العالمية ذات الصلة التي أنشأها الأمم المتحدة على مدار العقود الست الماضية من أجل التصدي للأسباب الكامنة وراء نشوء الصراعات المسلحة وبؤر التوتر في العديد من المناطق العالمية، نشدد على ضرورة التزام جميع الدول بلا استثناء بإبداء حسن النية والمرونة في مواقفها، وبما يتناغم مع مقررات وتوصيات قمة الألفية ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، وذلك لضمان التوصل إلى توافق في الآراء حول البنود الهامة والحيوية المدرجة على جدول أعمالنا، وأيضا الخروج من المأزق الحالي والمعرقل لتسوية العديد من قضايا عدم الانتشار النووي بجميع جوانبه، بما في ذلك مسألة استمرار بعض الدول النووية في تطوير ما تملكه من ترسانات نووية خطيرة، وأيضا محاولات بعض الدول الأخرى، سواء في الخفاء أو العلن، لاقتناء أسلحة ماثلة مهددة لمسألتي الأمن والسلم الدوليين، ليس في مناطقها فحسب وإنما في جميع أنحاء العالم.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي شاركت بجدية في جميع مؤتمرات واجتماعات نزع السلاح، سواء الدولية منها أو الإقليمية، وانتهجت سياسة دعم ومساندة

وذلك تعريزا لعلمانية وشمولية هذه المعاهدات، وفي مقدمتها معاهدتي عدم الانتشار النووي، والحظر الشامل للتجارب النووية.

رابعا، تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، معربين بهذا الشأن عن ترحيبنا بالتوافق الدولي الذي تم التوصل إليه مؤخرا، وساهم في صياغة صك دولي ملزم سياسيا.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدعو جميع الدول إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية بما يكفل إعادة تقريب مواقفها والتوصل قريبا إلى اتفاق قابل للتطبيق بشأن بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وتؤكد مجددا على الحق المكتسب وغير القابل للتصرف للدول النامية في المشاركة وبدون تمييز في بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية وفي إطار السقف المحدد وفق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تحث الدول النووية على الدعم غير المشروط لحاجة الدول من المواد والتجهيزات العلمية والتكنولوجية المخصصة لمواصلة نموها التنموي بعيدا عن المساس بترتيبات التعاون الدولي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية والسياسات الخاصة بدورة الوقود النظيف.

وختاما، نأمل بأن تساهم مداولاتنا في هذه اللجنة في توافق آراء يساهم في تعزيز وتطوير أعمالها الهادفة إلى تحقيق تطلعات شعوبنا نحو لأمن والسلم والتنمية والاستقرار الإقليمي والدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير المدرج على قائمتي في صباح هذا اليوم. أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة ليقدم بعض الإعلانات.

السيد ساريغا (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): طُلب إليّ أن أعلن بأن وفد الولايات المتحدة سيقدّم إحاطة

عن المؤتمر السادس لمراجعة معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠.

إن دولة الإمارات إذ تجدد موقفها الداعم للدبلوماسية الوقائية الهادفة إلى احتواء ومعالجة كافة قضايا التوتر الأمني والخلافات الناشئة بين الدول بالحوار البناء والطرق السلمية المستندة إلى مبادئ حسن الحوار واحترام سيادة القانون الدولي والسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والامتناع عن استخدام القوة، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، تؤكد على أن الأمن الجماعي الإقليمي والدولي بات اليوم وأكثر من أي وقت مضى يستدعي من المجتمع الدولي انتهاج سياسة شاملة ومتوازنة من تدابير بناء الثقة، التي تتطلب كأولوية ما يلي:

أولا، دخول الدول النووية في مفاوضات جادة وفاعلة تكفل تقيدها بالتزاماتها القاضية بالوقف الفوري لعمليات تحسين وتطوير ترساناتها النووية ومنظومات إيصالها، والعمل التدريجي على تخفيضها وإزالتها التامة أو تحويلها للاستخدامات السلمية، وذلك وفقا لإطار زمني محدد بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وأيضا في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة استنادا إلى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بهذا الخصوص.

ثانيا، استجابة المجتمع الدولي للمقترحات الداعية إلى ضرورة إنشاء صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا، يكفل توفير كل الضمانات اللازمة والكفيلة بعدم استخدام الترسانات النووية القائمة لدى بعض الدول أو التهديد بها ضد أي من الدول غير الحائزة على السلاح النووي، إلى حين إزالتها تماما.

ثالثا، مطالبة الدول غير الأطراف في معاهدات نزع السلاح بأن تنضم في القريب العاجل إلى تلك المعاهدات،

لنا استخدام الوقت المتبقي بصورة ناجحة فحسب، بل أيضا تخصيص أكبر وقت ممكن لتبادل الآراء مع الممثل السامي بشأن ذلك الجزء الهام من جدول أعمالنا. وقد جرى التأكيد على ذلك فيما يتعلق بتنشيط أعمالنا.

هذا هو اقتراحي في إطار إعادة تنظيم أعمالنا. وبطبيعة الحال، ستكون لذلك آثار، ولذا أدعو جميع الوفود أن تكون على استعداد للإدلاء ببياناتها في أسرع وقت ممكن.

السيد سيمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

أود أن أوجه إليكم سؤالاً، السيد الرئيس، فيما يتعلق بإعلانكم عن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات. كما تذكرون، في الجلسة التنظيمية الأولى للجنة، طلب عدد من الوفود، من بينها وفد الاتحاد الروسي، تأجيل الموعد النهائي لمدة يومين، من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، من أجل التأكد من أن مشاريع القرارات المقدمة ستكون ذات نوعية أفضل.

فهل لكم، سيدي الرئيس، أن توضحوا ما يبدو كأنه تناقض؟ فقد وعدتم بأن يبت المكتب في هذا الأمر وأن يُبلّغ بالقرار فيما بعد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد جرى فعلاً بحث

هذه المسألة مطولاً في المكتب، وأدعو جميع الوفود إلى عدم التركيز أكثر مما ينبغي على تلك المواعيد النهائية. وأعتقد أننا تكلمنا في المرة الماضية عن الحاجة إلى التحلي بالمرونة. إننا نحتاج إلى المرونة، ولكن في الوقت نفسه نحتاج إلى التحلي بالانضباط في تنظيم أعمالنا، لأننا إذا طلبنا تأجيلاً ليومين، ستكون لذلك انعكاسات على إصدار الوثائق. ولا أشك في أن الاتحاد الروسي لن يكون الوفد الأول في المطالبة بترجمة مشاريع القرارات المختلفة التي ستعرض على اللجنة.

فلنبق ليس مرنين فحسب، وإنما نظاميين أيضاً في التخطيط لعملنا. وأحث الوفود على عدم الإصرار على

إعلامية بعنوان "الولايات المتحدة والمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: سجل الإنجازات" وذلك يوم الاثنين القادم، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، من الساعة ١٣/١٥ إلى الساعة ١٤/٤٥ في قاعة الاجتماعات رقم ٦. وسيقدم الإحاطة الإعلامية توماس داغوستينو، مدير إدارة الأمن النووي الوطني للولايات المتحدة، وهي الإدارة المسؤولة عن صيانة مخزون الولايات المتحدة من الأسلحة النووية، ونائبه لعدم الانتشار النووي، وليام توي. جميع الوفود وممثلي المنظمات غير الحكومية مدعوون إلى هذه الإحاطة الإعلامية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل رفع الجلسة، أود أن

أذكر جميع الأعضاء بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات في إطار جميع بنود جدول الأعمال بشأن نزع السلاح والأمن الدولي هو الساعة ١٨/٠٠ من يوم الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وأحث الوفود بقوة على أن تقدم مشاريع قراراتها بحلول الموعد النهائي من أجل تمكين الأمانة من إتاحتها بعد ترجمتها وإصدارها كوثائق رسمية للجنة في أسرع وقت ممكن.

وأود أن أشير كذلك إلى بعض شؤون تنظيم الأعمال الداخلية. في الأسبوع القادم سنبداً المرحلة الثانية من عملنا، أي المناقشة المواضيعية التي تلي المناقشة العامة. وإذا احتتمنا المناقشة العامة في صباح يوم الثلاثاء، أو في وقت مبكر من بعد ظهر ذلك اليوم، أقترح أن نمضي فوراً إلى استغلال الوقت المتبقي من يوم الثلاثاء لبدء المرحلة التالية، وهي تبادل الآراء مع الممثل السامي للأمم المتحدة بشأن متابعة القرارات التي اتخذتها اللجنة في السنوات الماضية.

ولذلك، بعد انتهاء المناقشة العامة بعد ظهر الثلاثاء، سنبداً تبادل الآراء مع الممثل السامي. وأعتقد أن هذا لا يتيح

تحديد موعد نهائي لا موجب له. إن ذلك سيوضع على الورق لكننا، بطبيعة الحال، سنراعي الحاجة إلى المرونة لو رغبت الوفود في هذا الأمر. وتغيير الموعد إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ينبغي ألاّ تستخدمه الوفود مرارا لأن في ذلك تأخيرا لعملنا.

وبما أن يوم غد هو يوم عطلة، أتمنى عيد فطر سعيدا جدا لجميع زملائنا وأشقائنا المسلمين، وآمل أن يضيء صيامهم طوال شهر رمضان المبارك البركات علينا في جميع أنحاء العالم بغية أن نتمتع بالسلم والأمن الدوليين ونعزز قضيتهما.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.